# الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي العربي

# في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١

مقدمة من الباحث

سعيد عطية عبدالسلام رشوان

دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية – كلية التجارة

جامعة دمنهور

Srshwan.2013@gmail.com

عضو هيئة تدريس جامعة السيد محمد بن علي السنوسي البيضاء ـ ليبيا

**المجلد الخامس – العدد الأول**

**يناير ٢٠٢٤**

**ملخص الدراسة**

تُعد أزمة بناء الدولة الوطنية واحدة من أكبر التحديات ، التي تواجه النظـام الإقليمـي العربـي وأمنه القـومي فـي الوقـت الـراهن ، فـالحروب والصـراعات الداخليـة ، والتـدخلات الأجنبيـة التـي شهدتها الدولة الليبية في مرحلة مـا بعـد "الربيـع العربـي" لدرجـة أنهـا باتـت مهـددة بخطـر الفشـل والتفكك، وبذلك أصبحت غير قادرة على القيام ببعض وظائفها الرئيسية بفاعلية وكفاءة.

وبالتالي هذا البحث لتوضيح آثـار الأزمـة الليبيـة وتـداعياتها علـى الأمـن القـومي العربـي وقـد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن الانتفاضات العربية بما فيهـا الأزمـة الليبيـة أفضـت إلـى تغيير الإدراك لمفهوم الأمن القومي العربي لدى النخـب الحاكمـة والشـعوب العربيـة كمـا أدت إلـى تراجع إمكانات النظام العربـي فـي النسـق الـدولي ممـا أعاقـت الحركـة التكامليـة وعمقـت الانقسـام العربي العربي.

**Abstract**

The crisis creating the national state is one of the biggest challenges facing the Arab regional system and its national security at the present time. The wars, internal conflicts, and foreign interventions that the Libyan state witnessed in the post-"Arab Spring" phase, to the extent that it is threatened with failure and disintegration, and thus it has become unable to carry out some of its main functions effectively and efficiently.

Thus, this study aims to clarify the effects of the Libyan crisis and its repercussions on Arab national security. Hence, the problematic of the study seeks to answer the following main question:

This study concluded that the Arab uprisings, including the Libyan crisis, led to a change in the perception of the concept of Arab national security among the ruling elites and the Arab peoples.

**مقدمــة ...**

تظافرت مجموعة من العوامل أو المعطيات في تعقيد الوضع في ليبيا وفي تطور أحداثه منذ اندلاع انتفاضة ١٧ فبراير ٢٠١١م، فمن هذه المعطيات ما له صلة بطبيعة النظام السياسي منذ انقلاب سبتمبر عام ١٩٦٩ وطبيعة إداراته للبلاد على مدار أربعة عقود (١٩٦٩– ٢٠١١)، إضافة إلى معطى الانقسام السياسي وبروز الهوية الجهوية و المناطقية ، فضلا عن ما شاهدته الأزمة الليبية من تدخل أطراف إقليمية دولية في ظل غياب دور المنظمات الإقليمية وعلى رأسها جامعة الدول العربية فقد فوضت أتخاذ قرارات حول الأزمة الليبية إلى مجلس الأمن ، وذلك ما تم من خلال فرض الأخير منطقة حظر جوي على ليبيا في ٢٠١١ م بحيث أصدر قرارين أمميين حول الوضع في ليبيا محتكما إلى مبدأ مسؤولية الحماية ( القرار رقم ١٩٧٠ ــ ١٩٧٣) تحت ذريعة حماية المدنيين بصبغة عسكرية من خلال تفويض حلف الناتو حق التدخل العسكري في ليبيا والذي أسفر عن العديد من المتغيرات كان أبرزها إسقاط النظام ومنظوماته الأمنية والعسكرية، واندلاع صراعات مسلحة ، ناهيك عن تنامي دور التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة المتطرفة ، فضلاً عن تداعياته السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها تلك الأزمة على ليبيا انعكست في مجملها سلباً على الأمن القومي العربي فلا شك أن الصراع الذي يجري في ليبيا الآن هو جزء من مواجهة أكبر في المنطقة على المستوى الإقليمي والدولي من خلال أداور مختلفة تدعم أطراف الصراع الليبي مادياً وعسكرياً تارة وبطرق سياسية تارة أخرى.

ومع دخول البلاد في أزمة أمنية خطيرة في عام ٢٠١٤ لم يكن أمام القوى التي أسقطت النظام من خيار سوى المبادرة بتنظيم مؤتمرات متعاقبة للخروج من الأزمة التي وضعت فيها البلاد ، وكانت مؤتمرات التخلص من المسؤوليات أكثر منها لقاءات لتجميع الليبيين والبحث عن حلول وتجاوز الفوضى والصراع السياسي وانتشار السلاح وتنامي الإرهاب ، واستكمالا للجهود الأممية المبذولة لحل الأزمة الليبية عقد بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٢٠م

( مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا ) وكان أبرز مخرجاته وقف إطلاق النار والتأكيد على محاربة الإرهاب بكل الطرق الممكنة والدعوة إلى عملية شاملة لتسريح الجماعات المسلحة والمليشيات ونزع الأسلحة منها وإدماجها في مؤسسات الدولة ، والالتزام الكامل باحترام وتنفيذ حظر السلاح بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ الصادر ٢٠١١ م ، وفي إطار الجهود العربية المبذولة لإيجاد تسوية للأزمة الليبية فقد طرحت جمهورية مصر العربية وبرعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٠ م مبادرة جديدة

(إعلان القاهرة) والذي تمثلت بنوده في التأكيد على وحدة وسلامة الأراضي الليبية و استقلالها والتزام كافة الأطراف بوقف إطلاق النار و ارتكاز المبادرة على مخرجات مؤتمر برلين الذي نتج عنه حل سياسي شامل يتضمن مسارات سياسية و أمنية و اقتصادية وقيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالتزام كل الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة الأجانب وتفكيك المليشيات وتسليم أسلحتها و إعادة سيطرة الدولة الليبية على مؤسساتها الوطنية بما في ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية مع تحمل الجيش الوطني مسؤولياته في مكافحة الإرهاب ، وعلى الرغم من الجهود والمساعي التي بذلت على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية إلا أن هذه الجهود قد تعثرت في ضوء بلوغ تلك الأزمات درجات غير مسبوقة من التعقيد.

إن تلك المتغيرات الهائلة سالفة الذكر في ليبيا وبخاصة على الصعيدين الأمني والاقتصادي فقد طالت دائرة الأمن العربي فقوضت فعاليته على ضعفه وأثرت بشكل كبير على منظومته ، وكذلك أمنه واستقراره وبالتالي لم تعد ترتبط بظروف المنطقة وحدها بل على العكس من ذلك أدت هذه الأزمة إلى تصدير تبعات غياب الأمن والاستقرار على جوارها الجغرافي ومحيطها الإقليمي والدولي.

- **مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:**

لقد حظيت المنطقة العربية بشكل خاص بنصيب كبير من تلك الأحداث، منها الأزمة الليبية التي نتج عن أثارها المدمرة ، على الداخل الليبي بشكل متصاعد، مما زاد من خطورتها، الأمر الذي أثار تساؤلات حول حجم التهديدات الذي تفرضه هذه المتغيرات، واستناداً لذلك فإن المشكلة البحثية يمكن صياغتها من خلال السؤال المحوري التالي:

**إلى أي مدى يمكن للأزمة الليبية أن تزيد من تعقيد الأوضاع الأمنية وتهدد أمن و استقرار الدول العربية؟**

- **فرضيات الدراسة:**

انطلاقًا من هذه الإشكالية والتساؤلات تسعى الدراسة لتحقق من صحة الفروض التي ظهرت لنا بأنها عناصر مناسبة للإجابة على التساؤلات من جهة وموجهة لمسار الدارسة من جهة أخرى .

١- وجود علاقة طردية بين المتغيرات التي رافقت النظام الدولي وتصاعد الاختراق الاقليمي والدولي للنظام الإقليمي العربي.

٢- وجود علاقة ارتباط بين انهيار المؤسسات الأمنية والسياسية والعسكرية الليبية وتدهور منظومة الأمن والاستقرار العربي والإقليمي والدولي.

- **أهمية الدراسة:**

بالرغم من إجراء العديد من الدراسات وكتابة العديد من المؤلفات التي تناولت مفهوم الأمن القومي العربي فإن هذه الدراسة تتمثل في :

أ. التعرف على المراحل التي مر بها الأمن القومي العربي في مواجهة المتغيرات التي طرأت على الساحة العربية والإقليمية والدولية .

ب. تسليط الضوء على تضارب المصالح الإقليمية والدولية وتأثيره في الأمن القومي العربي وفي رؤيته لحل الأزمة الليبية .

- **أهداف الدراسة:**

**أولا** : رصد مظاهر التغيير التي طرأت على مفهوم الأمن القومي العربي وتنوع مصادر التهديد وذلك من خلال أخذ نموذج الأزمة الليبية ، وما نتج عنها من تهديدات خطيرة أثرت على الأمن القومي العربي.

**ثانيا:** محاولة تشخيص الأزمة الليبية ، ومعرفة حيثياتها وأسبابها والأطراف الفاعلة فيها ، مما قد يساهم في الحد من تداعياتها.

- **منهجية الدراسة:**

استنادا إلى فرضية الدراسة استخدمت المناهج والمداخل الأتية:

١ . **المنهج الاستقرائي**: وهو النتيجة الطبيعة لعملية تحليل الأحداث والمتغيرات من خلال استقرائها والذي على ضوئه يتوصل الباحث إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات وهذا المنهج يستخدم في الفصل الثالث والخاتمة وفقرة الاستنتاجات من البحث .

٢ . **المنهج التحليلي التاريخي**: تستخدم الدراسة المدخل التاريخي بدراسة الوقائع التاريخية وبذلك بتتبع جذورها وتأثيراتها الحالية من منطلق أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذوراً وامتدادات في الماضي فالمنهج التحليلي التاريخي يقوم بدراسة الوقائع والأحداث السياسية التي حصلت في الماضي ومدى تأثيرها على الأحداث في الوقت الحاضر.

٣ . **المنهج المقارن**: للمقارنة بين المبادرات العربية والإقليمية والدولية لحل الأزمة الليبية من أجل التوصل إلى معرفة أي منهما كانت أقرب إلى تسوية الأزمة.

• **قيود الدراسة وحدودها:** تتحدد هذه الدراسة من حيث الموضوع على المتغيرات في الساحة العربية وخاصة الأزمة الليبية و تأثيرها على الأمن القومي العربي .

• **الحدود الزمنية:**

تهتم هذه الدراسة بالتفاعلات الواقعة في الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١١ حيث شهدت هذه الفترة الزمنية ملامح أساسية في تغيير أنظمة حكم عربية وتطورات متسارعة غيرت قواعد توزيع القوة بين الانتشار والتركيز ، أما نهاية فترة الدراسة فقد روعي أن تتوقف نهاية سنة ٢٠٢١ التي لوحظ فيها الكثير من التحولات والتداعيات سواء كانت عربية أو إقليمية أو دولية بخصوص الأزمة الليبية ، إلا أن هذا التحديد لا يمنع من الإشارة إلى فترات تاريخية سابقة قد تفتضيها الدراسة .

• **الحدود المكانية:**

تشمل الحدود المكانية لهذه الدراسة بالدرجة الأولى دولة ليبيا وهي تقع في شمال إفريقيا و تشترك في الحدود مع العديد من البلدان ، ولديها خط ساحلي على طول البحر المتوسط إلى الشمال كما تشمل الدراسة بقية الدول العربية من حيث تأثر الأمن القومي العربي بالأزمة الليبية .

• **أدوات جمع البيانات:**

تمت الاستعانة بالعديد من المصادر سواء أولية أو ثانوية من كتب و الدراسات والبحوث والدوريات والصحف بالإضافة إلى شبكة المعلومات العالمية الأنترنت.

• **الدراسات السابقة:** الدراسة الأولى للباحث، **خليل إبراهيم حجاج وأخرون بعنوان "** أثر المتغيرات على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة (١٩٩٠ - ٢٠١٠):

تناولت الدراسة المتغيرات الدولية التي أفضت إلى تغيير الإدراك لمفهوم الأمن القومي العربي لدى النخب الحاكمة والشعوب العربية ، وكذلك أدت إلى تراجع إمكانات النظام العربي في النسق الدولي ، وربط الاقتصاد العربي بمراكز السوق الرأسمالية ، مما أعاق قيام حركة تكاملية عربية ، وعمق الانقسام العربي ـ العربي ، هذه الدراسة تناولت المتغيرات التي حلت بالنظام العالمي متمثل في انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة القطب الواحد وكذلك الحرب العدوانية على العراق وبالتالي سيتناول هذا البحث الموضوع من زوايا مختلفة من حيث المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية والفترة الزمنية كذلك.

**الدراسة الثانية للباحث** محمد السبيطلي بعنوان ، **الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية:** أوضحت الدراسة أن الأزمة الليبية نابعة أساساً من انعدام مؤسسات الدولة الحديثة ،

وعدم اكتمال الرابطة الوطنية ، و الانقسام المناطقي ، والفئوي ، و القبلي والحزبي وتعمقت بفعل تعدد الأطراف الداعمة لهذه الجهة أو تلك ، من بين المتنازعين ، هذا إلى جانب تعارض الأطماع والطموحات ، والنزاعات السلطوية المتمثلة في بعض المشروعات المحلية المدعومة إقليميا ، وعليه تناولت دراسة سالفة الذكر الموضوع من زويا وجوانب معينة وأن هذه الدراسة ستكون مختلفة من حيث المتغيرات والقوى الخارجية وكذلك الفترة الزمنية .

• **خطة البحث:** سيتناول البحث خطة منهجية تتكون من ثلاثة مباحث و خاتمة حيث خصصنا **المبحث الأول** الإطار المفاهيمي و النظري للأمن القومي ، أما بالنسبة للمبحث الثاني يتحدث عن دراسة في الإطار النظري للأزمة الدولية و إدارتها .**أما المبحث الثالث** يتطرق تداعيات الأزمة الليبية على أمن و استقرار الوطن العربي

## ١,١ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للأمن القومي .

### مدخل تمهيدي :

إن مصطلح " الأمن " مصطلح كثير التداول في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، وبصفة أخص فيما يسمى بأدبيات الدراسات الأمنية ، كما أنه دائم الحضور في الاهتمامات اليومية والعامة لكافة الأفراد ، فهو يشمل كل جوانب الحياة الإنسانية ، ويمكن اعتبار الأمن من بين أهم المحددات التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات وحتى الوحدات السياسية على حد سواء.

- **تعريف مفهوم الأمن القومي وأبعاده:**

يُشكّلُ الأمن القومي أحد المستويات المهمة؛ باعتبار أنه يقوم على أولويات الدولة، بدليل أنه لا يمكن للاستقرار والازدهار والتنمية أن تتحقق بعيدًا عن المنظومة الأمنية التي تحمي بدورها هذه المكتسبات، أما مقابل الدولة، فهناك فواعل جديدة تحاول أن تدخل في منافستها، خاصة تلك الجماعات المتطرفة التي تحاول أن تفرض منطق القوة في التعامل معها، ومن هنا تدخل الدول في المقابل بالرد عليها من أجل فرض قوتها واحترام سيادتها، وعليه يمكن القول بأنّ "الأمن القومي هو ما تقوم به الدولة للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية، نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"[١].

وفي ظروف "الحرب الباردة "*بين المعسكرين الغربي والشرقي دعت الولايات المتحدة الأمريكية، لتكون سبّاقة في الاهتمام بشأن الأمن القومي؛ إذ أصدرت عام ١٩٤٧م قانون "الأمن القومي"، والذي تأسس بمقتضاه "مجلس الأمن القومي"، واستحدث على أثره منصب مستشار الأمن القومي، ومنذ ذلك الوقت أصبح تعبير الأمن القومي متداولاً في الخطابات السياسية متضمنًا مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية والسياسية والاقتصادية، وعلى الصعيد الداخلي والخارجي ، وفي ظل هذا الاستحداث لمصطلح الأمن القومي، فقد تعددت التعريفات بشأنه

---

[١] محمد عوض الهزايمة: حاضر العالم الإسلامي: الواقع والطموح.. حاضر العالم العربي نموذجًا، العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية، تونس، ٢٠٠٣م، ص٨.

[*] هو اصطلاح انتشر بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعني حالة من الصراع غير المسلح في ظل وضع متوتر بين جانبين يستهدف كل جانب تقوية نفسه وإضعاف الجانب الأخر ، بكل الوسائل ماعدا الحرب الساخنة ، إذا الحرب الباردة هي صراع تمتنع خلاله الأطراف المتنازعة عن اللجوء إلى السلاح بما أنها تهدف إليه الحرب الساخنة ، من حيث كسر معنويات العدو تمهيدا لاستسلامه في المعركة ، تستخدم ذلك سياسة إيقاع الشقاق في العالم وتفتيت الجبهة الداخلية للعدو ، باستثارة الخلافات وبث الإشاعات المغرضة أو الكاذبة ، وكذلك إجراء المناورات والاستعراضات العسكرية والتهديدات الصحفية والاستفزاز والانسحاب من المؤتمرات الدولية والمنافسة في ميدان التقدم العلمي والتكنولوجي . لمزيد من التوضيح حول المصطلح انظر عبدالوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ، الجزء الثاني ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر )، ١٩٨١ ، ص ص ١٨٥ . ١٨٦

نتيجة تعدد الزوايا والرؤى التي يُنظر بها إلى هذا المصطلح ، لكن في الإجمال يمكن تقسيم هذه التعريفات إلى اتجاهين رئيسيين؛ **أولهما:** الاتجاه الضيق في تعريف الأمن القومي، **وثانيهما:** الاتجاه الواسع في تناول هذا المفهوم ، فيما يتعلق بالاتجاه الأول، فقد اقتصر تعريفه للأمن القومي بدلالة الجانب العسكري فقط؛ إذ عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي بأنه: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"[١]، كما عرّف (هانز مورغنثاو) الأمن القومي بأنه: "يساهم في حماية وحدة الإقليم الوطني ومؤسساته"[٢]، وفي هذا الإطار الضيق عرّف (والتر ليبمان) بقوله: "تُعد الأمة آمنة إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية ، إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحروب[٣] ، أمّا الاتجاه الواسع، فقد نظر إلى مصطلح الأمن القومي بأنه أعم وأوسع من الاقتصاد، فهو يشتمل ويتضمن جوانب واهتمامات متعددة؛ سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية، وتنموية، تحمل قيم وأهداف مصالح الدول والمجتمعات ، وضمن هذا الاتجاه عرّف (أرنولد وولغز) الأمن القومي؛ إذ رأى بأنّ "الأمن موضوعيًا، يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية والمكتسبة[٤]، أما ذاتيًا؛ فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضع هجوم، وعرّف وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (روبرت مكنمارا) الأمن القومي بأنه: "ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري، وإن كان يشمله، إنّ الأمن يعني التنمية [*] وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإنّ النظام والاستقرار يصبحان أمرًا صعبًا ، كما عرّف (بينوبل هارتلاند ثونبرغ)

---

[١] الأخضر عمر الدهيمي: القانون الدولي الإنسان من منظور الأمن الإنساني، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض)، ٢٠١٠م، ص٢٦.

[2] Shah Tarzi: The Dilemma of Collective Security, A Theoretical Critique, International Relation, Vol. 13. N.06 December 1997, P.46.

[٣] جون بيلس وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، (مركز الخليج للأبحاث، أبوظبي)، ٢٠٠٤م، ص٤٢١.

[٤] ممدوح شوقي كامل: الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي:( دار النهضة العربية، القاهرة)، ١٩٨٥م، ص٢٨.

[*] بدأ استخدام مصطلح التنمية م في التسعينيات من القرن العشرين ، هذا لا يعني أنها لم تكن معروفة أو مشار إليها قبل ذلك التاريخ ، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية أرتبط مفهوم التنمية البشرية بمسائل الرفاه الاجتماعي عند حدوده الدنيا ، ولكن يبدوا أن استراتيجية التنمية والتصنيع قد ركزت اهتمامها في تلك المدة على تأهيل الكوادر الفنية ، أما في مرحلة الستينيات من القرن المنصرم فقد ساد أن = =النمو الاقتصادي أهتم الكثيرون خلال تلك الفترة بالتعليم والتدريب وتهذيب الإنسان كإطار عام لمضمون التنمية البشرية ، أما في سبعينيات القرن المنصرم فقد ركز الجهد على توفير الحاجات الأساسية وتخفيض الفقر وتشغيل القوى البشرية ليشمل العديد من المسائل المتنوعة مثل التغذية والإسكان والصحة والتعليم في التسعينيات فأن في أدبيات الأمم المتحدة أكدت على أنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس وتحقيق هذا التوسع بزيادة القدرات البشرية وتحسين طرائق العمل . للاستزادة حول هذا الموضوع أنظر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الامم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٠ ، ص١٨ وكذلك أنظر : صلاح عبد الحسن وأخرون : دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بيت الحكمة ،بغداد ،ص ٧٧

الأمن القومي بأنه "قدرة أمة على متابعة مصالحها الوطنية كما تراها في أي مكان في العالم[1]، وعرّف (لاسويل وكابلان) الأمن القومي بأنه: "القيم العُليا المتوقع الوصول إليها كوضع حقيقي، وقوة محتملة تعزز التأثير والفاعلية للدولة"[2].

كذلك من التعريفات العربية في هذا الاتجاه، تعريف (أمين هويدي) للأمن القومي بأنه: "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة التغيير الدولي[3]، وكذلك تعريف (علي الدين هلال) بأنه:" تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليًا وخارجيًا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًا واجتماعيًا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع[4]، في حين جاء تعريف (علي عباس مراد) شاملاً للمفهوم ومستوعبًا لجميع مضامينه الآنية والمستقبلية، ومعبر عن أهدافه، وهذا ما اتفق معه الباحث؛ إذ عرّف الأمن القومي بأنه "جملة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية، والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها، ومقومات استمرارها، واستقرارها، وتلبية احتياجاتها وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليًا وخارجيًا، مع مراعاة المتغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية[5]، لذلك فإنّ الأمن القومي هو عملية حماية كيان الدولة من جهة، وتحقيق أهدافها ومصالحها من جهة أخرى، وعلى أساس ذلك يرى (روزناو) بأنّ الأمن القومي هدف ذرائعي (Instrumental Object) ضمن مجال محدد، والتي في ضوئها يتكون من أربعة متغيرات مستقلة بذاتها نظريًا، وتابعة لكونها إجراءات عملية مترابطة من برنامج بناء الدولة وقوة المجتمع والتي حددها بما يلي:

أ– العوامل الشخصية، وتتضمن التأصيل الاجتماعي للقيم والمفاهيم والأدوار.

**ب-** العوامل التنظيمية، وتشمل المؤسسات والبنى التنظيمية الرسمية وغير الرسمية والسياسات البيروقراطية.

---

[1] حسام حمزة: الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر باتنه، الجزائر، ٢٠١١م، ص٢٠.

[2] عبدالعزيز الياسري: الأمن القومي العراقي ، الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية ، (العراق، بغداد)، ٢٠١٠م، ص٥٠.

[3] عبدالسلام إبراهيم البغدادي : مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي ، ( دارالحرية ، بغداد ) ، ١٩٨٥ ، ص٢٩

[4] علي الدين هلال : الأمن القومي العربي :دراسة في الأصول ، مجلة شؤون عربية عدد ( ٣٥ ) ، ص١٢

[5] علي عباس مراد: مشكلات الأمن القومي.. نموذج تحليل مقترح، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي)، ٢٠٠٥م، ص٣٥.

جـ- البيئة الداخلية، وتتضمن الثقافة السياسية (*)، والموارد البشرية وغير البشرية.

د- البيئة الخارجية، وتشمل أوضاع القوة، والتفاعلات، والاتصالات، وحلقات التغذية العكسية.

وعلى أساس ما تقدم، لم يعد يقتصر مفهوم الأمن القومي ونطاق تدخله على مجال محدد دون مجال آخر، لقد أصبح يحتل مكانة مهمة، نظرًا لتوسع دوائره وتعدد تياراته؛ بحكم اكتساح حقل السياسة ما زاد من الاعتناء به في الحقبة الأخيرة، وذلك نظرًا لتنوع مشكلاته التي تفاقمت بوجه أخص، والتي تعود إلى:

١. تراجع السيادة الوطنية.

٢. تأثير الأوضاع الخارجية على الواقع الوطني بحكم الترابط والتأثيرات المتبادلة.

٣. تزايد النزاعات ومواطن الاضطرابات في المشهد الدولي(١).

وبالتالي يمكن القول بأنّ الأمن القومي يترتب على ذلك البُعد الأيديولوجي الكامن وراء ما حصدته الدولة الوطنية وتجاربها المتعددة والمتنوعة في كل من الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصةً تلك المرتبطة بسياستها الخارجية، وما يقف في وجهها حجرة عثرة من تحديات؛ أولها المعضلة الأمنية(*)، لذلك فإنّ للأمن الوطني عنصرين أساسيين؛ أحدهما مادي، والآخر معنوي؛ فالأول يتمثل في سكان الدولة ومواردها الاقتصادية، وهو أكثر العناصر قابلية للتهديد، فهو مكشوف سريع العطب بعكس العنصر المعنوي؛ المتمثل في كيان الدولة ومؤسساتها التي لابد من تقويتها لحفظ التماسك الداخلي، بيد أنّ الأمن الوطني هو ما ينعكس جراء تبني سياسات محصنة واستراتيجيات منفتحة على المستوى البعيد المدى، لا في وقوع الحوادث وردعها، بل في كيفية عدم وقوعها(٢).

---

(*) حددت (دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية) على أنها مجموعة من الأراء والمعتقدات والاتجاهات والمشاعر التي تنظم وتعطي معنى للنظام السياسي ، وعرفها ( كمال المنوفي) إنها القيم السائدة في المجتمع التي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .والثقافة السياسية في أي مجتمع تتحدد عبر علاقة الأفراد بالنظام السياسي وممارسات النظام إزاءهم . نقلا عن : فيليب برو : علم الاجتماع السياسي ، ط١ ، ترجمة عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للنشر ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ٢١٣.

كذلك كمال المنوفي : الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٨٠)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٨٥،ص ٦٧ .

(1) Thierry Balzacq (2003-2004) Qu'est – Cequela Sécurité nationale Revue International et stratégique, n52.

(*) معضلة الأمن ، مفهوم بنيوي يقوم على أن محاولات الدول في تحقيق متطلباتها الأمنية بالاعتماد على الذات تُثير حالة من الخطر والقلق ، إذ تفسر كل دولة الإجراءات التي تقوم بها بكونها إجراءات دفاعية و أما الطرف الأخر فيفسرها بإنها إجراءات هجومية موجهة إلية ، فيتخذ إجراءات مضادة كالتحالف والتسلح فتقود التغذية عكسية لمواجهة الإجراءات المضادة مما قد يؤثر في حالة السلم أو التوازن القائم وخلق حلقة مفرغة من عدم الأمان ، فيصبح بذلك الخوف وانعدام الثقة وعدم اليقين صميم معضلة الأمن أنظر:

Philip G.Gerny,Terrorism and the New Security Dilemma, Naval war Collage Review ,Vol.58,No.1,2005.p.15.

(٢) علي عباس مراد: مشكلات الأمن القومي ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٧.

إنّ حماية المواطن على تراب وطنه تقضي عدم الوقوع في ذلك؛ خشيةً تقويض دعائم السلم من خلال إعداد مهام دفاعية تدعو إلى الاحتفاظ بشأن الأمن العام؛ الأمر الذي يرتبط فعلاً بالإسهام في بناء تدعيم استراتيجية المقاومة، من خلال التدخل في شؤون وقضايا الحدود إزاء التوترات الإقليمية التي يمكن أن تتسرب عبر التراب الوطني، لذا جاء من هذه الزاوية ما يشمل مضمون الدراسات النقدية للأمن التي دعا إليها كل من (أولي وايفر Ole Weaver ومدرسة كوبنهاجن Copenhagen وميخائيل ديلون Michael Dillon)، وكثيرًا ما يحاول البعض ربط نظرية أمن الهوية بالأمن المجتمعي وفقًا لما جاء به (بيري بيوزان Barry Buzan)، نظرًا لعمق العلاقة الموجودة بينهما من جهة، ومحاولة مزج الفلسفة بالسياسة في القضايا الأمنية من جهة أخرى، وبالتالي يمكن القول أنّ المفهوم التقليدي للأمن مهما يُقال عنه، فإنه يرتبط بين حقوق الإنسان والتنمية والتحرر من النظام السياسي[1]، كونه منطلق الدولة، ومنه تتفرع هذه البرامج الحكومية، إذن إلزامية الدولة في مثل هذه القضايا تعني إدارة شؤونها، بحيث تدفع هذه القضايا بالدولة إلى توسيع الدائرة الأمنية في كامل الأصعدة من زاوية، وإدخال الدولة بموازاة العولمة، حتى لا تتراجع وتعم الفوضى [*] في المجتمع الواحد من زاوية أخرى، بينما منطلقات الأمن القومي تعود إلى وجود ثلاث نظريات وفقًا لما جاء به (تيري بلزاك Thierry Balzacq)، وهي تشكل أبعاد الأمن القومي.

- **النظرية الأولى:** تعود إلى هليقاهافندورم، حيث يربط مفهوم الأمن القومي بالتنظيم المؤسساتي التدريجي الذي تعتني به الدولة صاحبة السيادة منذ القرن السابع عشر بدءًا مع (هوبز Hobbes وميكافيلي Machiavelli وروسو Rousseau).

- **النظرية الثانية:** وتنسب إلى إرنست ماي، وتدعو إلى استخدام نظرية الأمن القومي من منظور سياسي يقوم على حماية وتعزيز سيادة الدولة، خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية[2].

---

[1] Helga Haftendrom (1999). The Security Puzzle, Theory Building and Discipline – Building in International security.

[*] تعد الفوضى (Anarchy ) مفهوما أساسيا في العلاقات الدولية وموضع الكثير من الجدل ، فمعناها الحرفي هو غياب الحكومة ، لكنها كثيرا ما تستعمل كمرادف لعدم النظام والتشويش والارتباك ، وبالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية ، بهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي / السياسي الذي تبحث فيه العلاقات الدولية . أنظر : غراهام ايفانز وجيفري نوينهام : قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ط١ ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، دبي ٢٠٠٤، ص٣٧٤.

[2] Earnest May (1992). National Security in America history, Rethinking America's Security: Beyond cold war to Norton. World New Order (New York,

**ـ النظرية الثالثة:** وتنحصر اهتماماتها حسب رؤية الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية في إطار الحرب الباردة، من خلال ربط الملف الأمني وتداعياته لخوض غمار المرحلة المقبلة بعيدًا عن القوة الدفاعية، هذه القوة التي عرفتها الدراسات الأمنية التقليدية، وقالت بعدم جدواها مع تعزيز كامل الأنشطة والقطاعات التي تقوم عليها، وتنطلق منها في إطار المصلحة الوطنية بحسب قوة الدولة ومصالح السياسة الخارجية دفاعًا عن الأمن القومي، ويُعرف الطرح الأمريكي ملف الأمن القومي على أساس الاعتبارات الآتية:

**أ**ـ الأمن الوطني هو قدرة الأمة أو الشعب على متابعة مصالحه الوطنية بنجاح، في أي اتجاه يريده

**ب**ـ الأمن الوطني هو القدرة على الصمود تجاه أي اعتداء خارجي.

**جـ**ـ الأمن الوطني هو جانب من سياسة الحكومة، ويهدف أساسًا إلى إيجاد ظروف وطنية ودولية ضامنة لحماية وتنمية القيم الوطنية ضد خصوم حقيقيين أو افتراضيين[1].

**د**ـ الأمن الوطني هو تقدير غياب التهديدات المستهدفة للقيم والمكتسبات، وهو انعدام الخوف من أن تتعرض هذه المكاسب والقيم لأي اعتداء.

وعليه، فإنّ لا مجال في أنّ تحقيق الأمن القومي يتوافق مع جملة من العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة بحسب البيئة الدولية؛ الأمر الذي يدعو إلى توازن السياسات بين الدول؛ بهدف تخطي المشكلات المطروحة على الجهة الداخلية، مما يدعوا إلى تبني خيارات استراتيجية قصيرة وطويلة المدى ، وهذه الأخيرة قد تسهم في إعانة الدولة على تخطي التهديدات، بناءً على سياسات أمنية مع دول الجوار، بحسب طبيعة الجغرافيا أو موقع المنطقة التي يمكن أن يجتاحها الخطر في كثير من الحالات[2]، فمن هذه الزاوية إدراك جملة من التحديات، لذا ترتبط العوامل الخارجية كتأثيرات البيئة ومحيطها بالعوامل الداخلية، كالإقليم والهوية وسياسة النظام .

---

[1] عبدالعزيز الياسري: الأمن القومي العراقي ، الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٣.

[2] أحمد شوقي الحنفي ، الأمن القومي : دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم ، مجلة المنار ، باريس ، عدد ٣٩ . ٤٠ ، ١٩٨٨ ، ص ٣٢ .

**١,٢ المبحث الثاني : التعريف بالأزمات وإدارتها في العلاقات الدولية:**

يُعد مصطلح الأزمة من المصطلحات الكثيرة التي هي محل اختلاف في تحديد معناها، وهذا نابع من اختلاف المستويات التي تحدث فيها الأزمة، حيث يُستخدم مصطلح الأزمة بشكل واسع في مسائل عديدة، فنقول أزمة اقتصادية، أزمة نقدية، أزمة نفسية، أزمة غذائية...الخ، فالأزمة يمكن أن تحدث في أي مكان أو زمان، ويمكن بشكل من الأشكال منع وقوع بعض الأزمات، في حين أنّ البعض الآخر لا يمكن معالجتها أو السيطرة المطلقة عليها، وبالتالي لا يمكن احتوائها أو منعها من الظهور أو التحول إلى نزاع مسلح، خصوصًا الأزمات التي تتسم بدرجة عالية من التعقيد وتنطوي على تهديد للقيم والمصالح العُليا لأطراف الأزمة[١].

فقد كان اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية فيما يتعلق بالأزمة الدولية؛ باعتبارها مصطلحًا سياسيًا، والذي حاولوا وضع تعريف محدد وواضح لها، ولكن اختلاف المدارس التي يتبعها الباحثون أدى إلى تعدد التعريفات الموضوعة لمصطلح الأزمة الدولية، وبالتالي انقسم الباحثون في تعريفهم للأزمة الدولية إلى عدة مدارس وهي:

**أ- مدرسة النسق أو النظم:**

من رواد هذه المدرسة (تشارلز ماكليلاند، كينيث بولدنغ، أوران يونغ، كورال بيرل) مؤكدين بأنّ الأزمة الدولية هي نتيجة حتمية للتفاعلات بين الدول من خلال سياق التطور التدريجي للأحداث الدولية، وذلك بالتركيز على الهيكل التنظيمي كمنهج مهم لدراسة السياسة الدولية[٢].

فقد عرّف (كينيث بولدنغ) الأزمة الدولية بأنها: "نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي، أي أنّ الأزمة الدولية إنما هي أزمات النظام السياسي"، مبينًا هذا التعريف أنّ الأزمة ظاهرة دولية تحدث في إطار النظام الدولي نتيجة للتفاعلات القائمة بين وحداته، وتنطوي الأزمة على أخطار محتملة تهدد العلاقات الدولية ، كذلك عَرفها (اوران يونغ): "مجموعة من الأحداث السريعة التلاحق التي تزيد من أثر عدم الاستقرار في النظام الدولي العام، أو في أي من نظمه فوق المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ ، بحيث تزيد من إمكانات وقوع العنف داخل النظام الدولي"[٣].

---

[١] حسن البزاز، إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، ٢٠٠١م)، ص١٣.

[2] Charlers. F. Herman: International Crisis as A situational Variable .Jemes. N. rosenau, International Political and Foreign policy :a reader in research and theory (New York :the free press,1969) p.410

[3] Oran Yong; The Intermediaries third parties in International Crisis (New jersey; Princeten University-Press, 1967.P.10.).

**ب- مدرسة صُنع القرار:**

ومن أبرز رواد هذه المدرسة (هولستي، جيمس رينسون، تشارلس هيرمان، هيرمان كاهن)، ويركز أصحاب منهج صُنع القرار في تعريفهم للأزمة الدولية، على حالة التهديد المفاجئ أو الآني لأهداف حيوية يعتبرها صانع القرار ضمن مدركات نابعة من النسق العقيدي، وترى أنّ للأزمة تأثيرًا مهمًا على الوظيفة القرارية؛ باعتبارها حدثًا مفاجئًا لوحدة صُنع القرار، فقد عرّف (هيرمان) الأزمة الدولية بأنها (موقف يتسم بخصائص ثلاث هي:

- موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصالح الجوهرية للدول الأطراف، حيث يدرك صانع القرار ذلك.
- موقف يدرك فيه صانع القرار أنّ الوقت المتاح لصنع القرار، واتخاذه قبل أن يتغير الموقف وقت قصير، وإلا فإنّ القرار غير ذات جدوى في مواجهة الموقف الجديد.
- موقف مفاجئ، حيث تقع الأحداث المولدة للأزمة على نحو يفاجئ صانع القرار)[١].

أما (هولستي) فيعرف الأزمة الدولية على أنها: "إحدى مراحل الصراع، ومن أبرز مظاهرها هي أحداث مفاجئة غير متوقعة من جانب أحد الأطراف تؤدي إلى رفع التوتر والتهديد إلى درجة ترغم صانعي القرار على اختيار أحد الأمرين إما الحرب، أو الاستسلام"[٢].

ويرى (تشارلز) أنّ الأزمة: "موقف يسبب تغيرًا مفاجئًا في واحد أو أكثر من المتغيرات الأساسية المنتظمة" [٣].

**ج – المدرسة التوفيقية:**

ومن رواد هذه المدرسة (مايكل بريشر، أري أوفري)، وهذه المدرسة قائمة على أساس الجمع بين الأفكار التي جاءت بها كل من مدرستي النظم وصنع القرار للتوفيق بين هذين المنهجين وتحقيق التكامل بينهما ، فقد عرّف (أري أوفري) الأزمة: "بأنها حالة التغيير في المحيط الخارجي، والتي سوف تدرك في إطار وقت محدود، وكذلك مع اتخاذ وضع لمواجهة تهديد القيم والمصالح القومية"[٤] ، كما عرّف (مايكل بريشر) الأزمة هي: "حالة ترافقها ظروف أربعة ضرورية تفي بغرض قيامها"، وتتمثل الظروف في[٥]:

---

[١] محمد بن عبدالله بن عثمان، الأزمات: مفهومها– أسبابها– وآثارها، (الرياض، مكتبة القانون الاقتصاد، ط١، ٢٠١٤م)، ص٢٩.

[٢] وليد محمد سعيد الأعظمي، الأزمة الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد الثالث، تشرين الثاني، ص٣٧.

[٣] مصطفى علوي، التعريف بظاهرة الأزمة الدولية، مجلة الفكر العربي، بيروت، عدد١٩، ١٩٨٧م، ص١٥٩.

[4] Arie Ofri. Crisis and opportunity for casting. Orbid. A Journal of world of Affairs. Vol, 26. No. 4. Winter, 1983, P. 821.

[٥] وليد محمد سعيد الأعظمي، الأزمة الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص٣٩.

١. تهديد القيم والمصالح العليا. ٢. تغيير في البيئة الداخلية والخارجية.

٣. احتمالية استخدام العنف والقوة العسكرية. ٤ .ضيق الوقت ومحدوديته عند الاستجابة.

ونلاحظ من وصف تلك المدارس للأزمة الدولية، فإنها قد تفاوتت في تعريفاتها بدرجة كبيرة، من حيث الاتساع، والتضييق في تلك التعريفات، فنجدها تعرف الأزمات الدولية أو السياسية بأنها ظاهرة سياسية عرفتها العلاقات بين المجتمعات الإنسانية، وهي وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد وقد تصل إلى مرحلة حرجة تنذر بالانفجار في العلاقات الطبيعية بين الدول، ومن ثم تشكل تطورًا متقدمًا من أطوار الصراع الدولي الذي يبدأ بالمساجلات الكلامية، ويتدرج في تصاعده حتى يصل في ذروته إلى الاشتباكات العسكرية[١]، وبالرغم من تعدد الآراء التي تحدثت بشأن مظاهر الأزمة، إلا أنها تكاد تتفق على أنّ للأزمة ثلاثة مظاهر مهمة، وهي:

١. تتضمن الأزمة عنصر المفاجئة. ٢. تتضمن الأزمة تهديدًا للقيم والمصالح العليا.

٣ .ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.

وفي هذا السياق يجب التفرقة بين الأزمة وبعض المفاهيم الأخرى، مثل: الصراع، النزاع، التوتر، الحرب، حيث أنّ هذه المفاهيم جاءت من خلال التطور التاريخي للصراع[٢].

**أ– الصراع:**

تُعد نظرية الصراع الدولي من النظريات التي تؤكد أنّ العلاقات الدولية لا تخلو من الصراعات، هذه الظاهرة المعقدة المستمرة الناتجة عن اختلاف الأهداف القومية للدول التي تنعكس عن سياساتها الخارجية، وإن ظلت أدوات الصراع مثل: التهديد، التفاوض، الحصار، الضغط، الاحتواء، التحالف، المساومة إلخ، هذه الأشكال قائمة وتتغير طبقًا لمتغيرات الموقف الدولي، إلا أنها في النهاية تكون بعيدة عن حافة الحرب والصدام المسلح، والصراع كمصطلح مجمع عليه من طرف الباحثين؛ لأنه يستخدم للتدليل على تلك المواقف التي تتضمن تعارضًا ما وصريحًا في القيم والأهداف والمصالح للطرفين ، وقد عرفه (جوزيف فرانكل Jodeph Frankels): "موقف ناجم عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية"[٣] ،أما (لويس كوسر Lewis Cocer) يعتبره تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تجسيد أو تصفية أو لإيذاء خصومهم ، كذلك إنّ الصراع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيًا أو

---

[١] محمد بن عبدالله بن عثمان، الأزمات، مفهومها، أسبابها، آثارها، مرجع سابق، ص٣٠.

[٢]عبد المجيد قدرى، "إتصالات الأزمة وإدارة الأزمات"،( دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١)،ص ١٨ .

[٣] مالك خضير المحياوي، الولايات المتحدة والأزمات الدولية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، ١٩٩٣م، ص١٦.

اقتصاديًا أو مذهبيًا أو حتى حضاريًا،( أنظر الجدول رقم ١) ويكون الصراع في أعلى مستوياته قتال، وفي مستويات أقل استراتيجيات قصيرة (تكتيكات) بإتباع أسلوب المباريات مثلاً.

**جدول رقم (١) تصنيف الصراعات**

| نوع الصراع | دولي | داخلي ذو بعد دولي | داخلي | شخصي |
|---|---|---|---|---|
| عنيف | الحرب<br>الصراعات المسلحة الأخرى<br>الحرب الباردة | التدخل العسكري<br>دعم المتمردين المسلحين | الحرب الأهلية<br>حركات التمرد<br>الإبادة الجماعية | إساءة معاملة<br>القتل<br>جرائم العنف |
| غير عنيف | الخلافات السياسية<br>الحروب التجارية | فرض العقوبات<br>التدخل الدبلوماسي | الكفاح السياسي | المشادات الكلامية<br>التمييز |

**إعداد : الباحث**

**ب- النزاع:**

هو مشكلة ذات طابع قانوني مثل النزاعات الفردية التي تنشأ بين دولتين أو أكثر، أو النزاع على أحقية دولة امتلاك مساحة أو أراضي معينة أو تلك التي تنشأ عن أحقية المرور في المضايق والممرات الملاحية، وفي هذا النوع غالبًا ما يتم التوصل إلى حل قانوني عن طريق الوساطة أو التحكيم أو عن طريق التسويات السلمية[١] ، ويعرفه (آلن فيرجيسون Allen Vergison) أنّ النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، أو في الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أنّ بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضار تجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل، عليه فإنّ الوضع يدل على أننا أمام دولتان، أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت[٢].

[١] حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، (الجزائر: منشورات خير جليس، ٢٠٠٧م)، ص١٢.

[٢] حسين قادري، المرجع السابق ص١٥.

**ج- التوتر:**

حالة مرافقة للصراع لا يتصف بالعنف يؤدي في أكثره إلى انكسار العلاقات ، ويعود التوتر إلى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة، والتوتر حسب **"مارسيل ميرل"** هو (مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة ، و إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع ) ، التوتر إذن ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض ، في حين لايعدو التوتر أن يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح ، وعلى هذا لا يعد التوتر مرحلة سابقة للنزاع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع[١] .

**د- الحرب:**

تُعد الحرب أكثر صور العنف شهرةً في الصراعات الدولية منذ القدم، فقد عرّفها (كارل فون كلاوزفيتز Carl Von Clawz)[*] أنّ الحرب ليست شيئًا مختلفًا عن المبارزة على نطاق واسع، فالحرب عمل من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا ، كما يعتبر (كلاوزفيتز) الحرب بأنها امتداد للسياسة بوسائل أخرى وعمل عنف يقصد منه إجبار الخصم على الخضوع.

فالحرب حسب (كلاوزفيتز) تُعبر عن ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح متعارضة بين طرفين من البشر بوسيلة العنف، وأقصى ما توصل إليه الإنسان من وسائل إدارة الحرب ، ولذلك، فالأزمة تختلف عن النزاع في احتوائها على عنصر المفاجئة، حيث تحدث بشكل مباغت وسريع، في حين أنّ النزاع يأتي نتيجة لأحداث أو عوامل سابقة، أما علاقة التوتر بالأزمة، فإنّ التوتر النفسي ينشأ عادةً من تفاعلات المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تلتقي في مضمون واحد، وهو الأزمة، ولا يمكن القول إنّ التوتر هو سمة من سمات الأزمة، بل هو أحد نتائج أبعاد الأزمة، وأنها أحد أدوات الصراع التي من نموذجها الضغوط النفسية المؤدية إلى التوتر والحصار والتهديد وغيرها[٢].

---

[١] فيجي براشاد : الربيع العربي الشتاء الليبي ، ترجمة عبدالفتاح عمورة ، منذر محمد ،( سوريا: دارالفرقد٢٠١٤) ص٢٣.

* كارل فون كلاوزفيتز: جنرال ومفرك عسكري ألماني (١٧٨٠-١٨٣١م) يُعد ألمع المفكرين الذين تحدثوا عن استراتيجية الحرب المباشرة، له العديد من المؤلفات من أبرزها "الحرب"، والذي أثّر كثيرًا في عقيدة الحرب لألمانيا.

[٢] فاضل زكي محمد، الأزمة الدولية بين مقتربات ومفترقات المصطلحات، مجلة أم المعارك، بغداد، العدد (٩)، ١٩٩٦م، ص٤٨.

• **أسباب الأزمة الدولية ومراحل تطورها:**

فأسباب الأزمات الدولية متعددة ومتباينة من أزمة إلى أخرى، وعليه يمكن الإشارة بشكل عام إلى أهم هذه الأسباب:

**أ- النزاع والخلاف حول الحدود:**

وهي غالبًا ما تكون النزاعات الحدودية بؤرة خلاف متجدد ومصدرًا كامنًا للتوتر، بحيث يكون سببًا لنشوء الأزمات بين الدول عندما يدعي كل طرف من أطراف الأزمة أحقيته في منطقة حدودية مشتركة، وعدم الاتفاق على حسم مشكلات الحدود تجعل من الأوضاع القائمة على الشك والترقب سببًا لإثارة الأزمة بشكل متكرر مثلما ما هو الحال في أزمة كشمير بين الهند وباكستان.

**ب- التدخل في الشؤون الداخلية:**

سبب في اندلاع العديد من الأزمات الدولية، وقد يكون السبب في تدخل دولة ما في شؤون دولة أخرى؛ هو نشر أيديولوجية معينة أو الحفاظ على قيم إنسانية عُليا أو نشر عقيدة دينية معينة.

**ج- التمسك بالأهداف والمصالح الاقتصادية:**

حيث إنّ المصالح الاقتصادية تعتبرها الدول من ضمن المصالح العليا لها، والتي لا يمكن المساومة أو التفاوض عليها، وبذلك أي تهديد لها سوف يقابله رد فعل مما يؤدي إلى نشوب أزمات بين الدول التي تحاول كل منها ضمان مصالحها الاقتصادية[١].

**د- استراتيجية افتعال الأزمات:**

إنّ أسلوب إيجاد أزمات مدبرة ومخطط لها تمّ إتباعه بشكل متكرر من قبل العديد من الدول، وذلك بهدف تحقيق غايات وأهداف معينة، مثل تعزيز التماسك الداخلي للمجتمع من خلال لفت انتباهه إلى قضية سياسية خارجية معينة وإشغاله عن المشاكل الداخلية، أو قد يكون الهدف هو تحقيق مصالح استراتيجية مع الدولة المستهدفة في الأمة المفتعلة[٢].

**هـ- أسباب إنسانية وعوامل نفسية:**

وهي الأخطاء البشرية الناجمة عن سوء الفهم وسوء التقدير أو الإدارة إلى جانب اليأس والشعور بعدم الثقة والشك في مواقف الآخرين، كل هذه المسائل تدفع وخصوصًا

---

[١] عزالدين الدين الرازم، التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمة في المؤسسات، مرجع سابق، ص١٣.

[٢] نادية ضياء شكارة، استراتيجية الولايات المتحدة في الأزمات الدولية المعاصرة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١م، ص٦٤.

صُنّاع القرار إلى اتخاذ قرارات سريعة وغير عقلانية تدفع الموقف نحو التأزم، إضافة إلى أنّ بعض القيادات تسند مناصب ومسؤوليات إلى أشخاص يفتقدون المؤهلات والخبرة اللازمة والضرورية لاتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بالقيم والمصالح العليا للدولة، مما يخلق ظروف مواتية لنشوء الأزمات نتيجة للممارسات الخاطئة، والتي تثير الشك والخوف من قبل أطراف الآخر، مما يؤدي إلى تصعيد الموقف والتأزم[١].

**• مراحل تطور الأزمة:**

إنّ مراحل تكون الأزمة تختلف باختلاف طبيعة الأزمة، وبصفة عامة هناك أزمات فجائية لا تمر بمراحل معلومة، وبالتالي يصعب التنبؤ بحدوثها مثل أزمة (١١ سبتمبر ٢٠٠١م)، إلا أنّ هناك أزمات يمكن رصد مؤشراتها منذ البداية ومتابعتها أولاً بأول، وهي غالبًا التي يسبقها تهديد ووعيد وابتزاز.

فهناك من يرى أنّ مراحل الأزمة تتوزع على الشكل التالي[٢]:

١- **مرحلة التصاعد:** وهي المرحلة التي تزداد فيها حدة الأزمة وتبلغ درجة الخطر.

٢- **مرحلة التناقص:** وفيها تنقص حدة الأزمة وتقل كثافتها.

٣- **مرحلة الاستقرار:** أي استقرارها عند حد معين دون تعقيدها أو بانتظار تسويتها.

٤- **مرحلة التلاشي أو الانتهاء:** وفيها تنتهي الأزمة إما بالحل السلمي أو باللجوء إلى الحرب.

فيما يرى آخرون أنّ الأزمة الدولية تمر بخمس مراحل هي:

**أولاً- مرحلة الميلاد:**

حيث تبدأ الأزمة في الظهور في شكل إحساس مبهم، يلوح في الأفق، وينذر بوقوع حدوث خطر قريب، والأزمات لا تنشأ من فراغ، وإنما هي نتيجة لمشكلة ما، لم تتم معالجتها بالشكل الملائم، وهنا يأتي دور متخذ القرار في (تنفيس الأزمة)، وإفقادها مرتكزات النمو ثم تجميدها أو القضاء عليهاوهي وليدة دون أدنى خسائر مادية أو بشرية، وتكون عملية التنفيس في محورها العام هي[٣]:

أ- خلق محور اهتمام جديد يغطي على الاهتمام بالأزمة ويحولها إلى شيء ثانوي.

**ب-** امتصاص قوة الدافع المحرك للأزمة. **جـ-** الإحساس بالراحة والتفاؤل في المستقبل.

**ثانيًا- مرحلة النمو والاتساع:**

---

[١] عزالدين الدين الرازم، التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمة في المؤسسات، مرجع سابق، ص١٩.

[٢] إسماعيل صبري مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد (٤)، ١٩٧٧م، ص٢١١.

[٣] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سبق ذكره ، ص٣٣٥.

وتنتج نتيجة لعدم معالجة الأزمة في مرحلة الميلاد، فالأزمة تنمو وتدخل في الاتساع، حيث تغذيها محفزات مستمدة من الأزمة من نمو لفكر وطرح مفاهيم وأهداف، والتي يسميها أصحابها بالقضية العادلة في المجتمع، وبروز فئة مستفيدة من الأزمة، ومن تأجيج نار الفتنة، أو ما يسمون بالنفعين، الذين لا لهم إلا التوتر وخلق البلبلة في المجتمع[1]، ومن ابرزها تدويل الأزمة وإيجاد مساندين لها على المستوى الدولي؛ بهدف تصفية الحسابات، وفرض الأجندة السياسية (كأزمة العراق، وسوريا، والأزمة الليبية والتي بسبب دراستها في هذه الدراسة)، وفي هذه المرحلة يكون على متخذ القرار التدخل من أجل إفقاد الأزمة روافدها المحفزة لها، وذلك على النحو التالي:

أ– تحييد وعزل العناصر الخارجية المدعمة للأزمة.

**ب-** تجميد نمو الأزمة لإيقافها عند المستوى الذي وصلت غليه.

**جـ** معالجة الأزمة بتصحيح الاختلالات وأوجه القصور التي أدّت إليها[2].

**ثالثًا- مرحلة النضج والانفجار:**

وهي أخطر مراحل الأزمة وإذا ما وصلت الأزمة لهذه المرحلة يحصل الصدام، والذي تنشأ عنه آثار مختلفة، وتنشأ هذه المرحلة عندما يفشل الحوار في إيجاد حلول سلمية للمشكلة عندما يشعر أحد أطراف الأزمة باليأس، فيبادر إلى المواجهة التي قد تبدأ سلمية في بادئ الأمر، وسرعان ما تنفجر في حال مواجهتها بالعنف، وبالتالي تدخل الأزمة في مرحلة الخسائر، وقد يكون العنف أول الخطوات نحو التدهور.

**رابعًا- مرحلة الانحسار:**

وهي مرحلة التقلص بعد الصدام العنيف الذي يفقد الأزمة جزءًا هامًا من القوة بعد أن تكون استنفذت الكثير من عناصرها المادية، وعناصرها البشرية التي تكون إما استسلمت أو قتلت أو نزوت، ولكن هناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه (وهو ما يسمى بالدعم اللوجستي) [3].

**خامسًا- مرحلة الاختفاء:**

وهي مرحلة تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها ويغيب الحديث عنها، ويمكن القول بأنّ لكل أزمة مهما بلغت قوتها أو ظلت لفترة زمنية أن تنتهي حتى ولو مؤقتًا، وفي الواقع أنّ هناك من الأزمات ما يبدأ كبيرًا، ثم ما يلبث أن يصغر شيئًا فشيئًا ويختفي، في حين هناك أزمات مثل الكرة الثلجية تبدأ صغيرة الحجم، ولكنها ما تلبث أن تتضخم وتتوسع وذلك أنّ الأزمات تتعدد أنواعها

---

[1] عبد المجيد قدرى، "إتصالات الأزمة وإدارة الأزمات"، مرجع سبق ذكره ،ص ٢٣ .

[2] عبدالحميد رجب، استراتيجية التعامل مع الأزمات والكوارث، ( دار المجد للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٨م) ، ص٢١.

[3] مين هويدى، "فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمى الحالى"،( المستقبل العربى، ١٩٩٣ )، ص ٤٣.

ودرجـة تأثيرهـا وأبعادهـا المختلفـة ، والشـكل ( رقـم ١) يوضـح المراحـل السـابقة لأي أزمـة مـن الأزمات

**شكل رقم ( ١ ) مراحل الأزمات**[1]

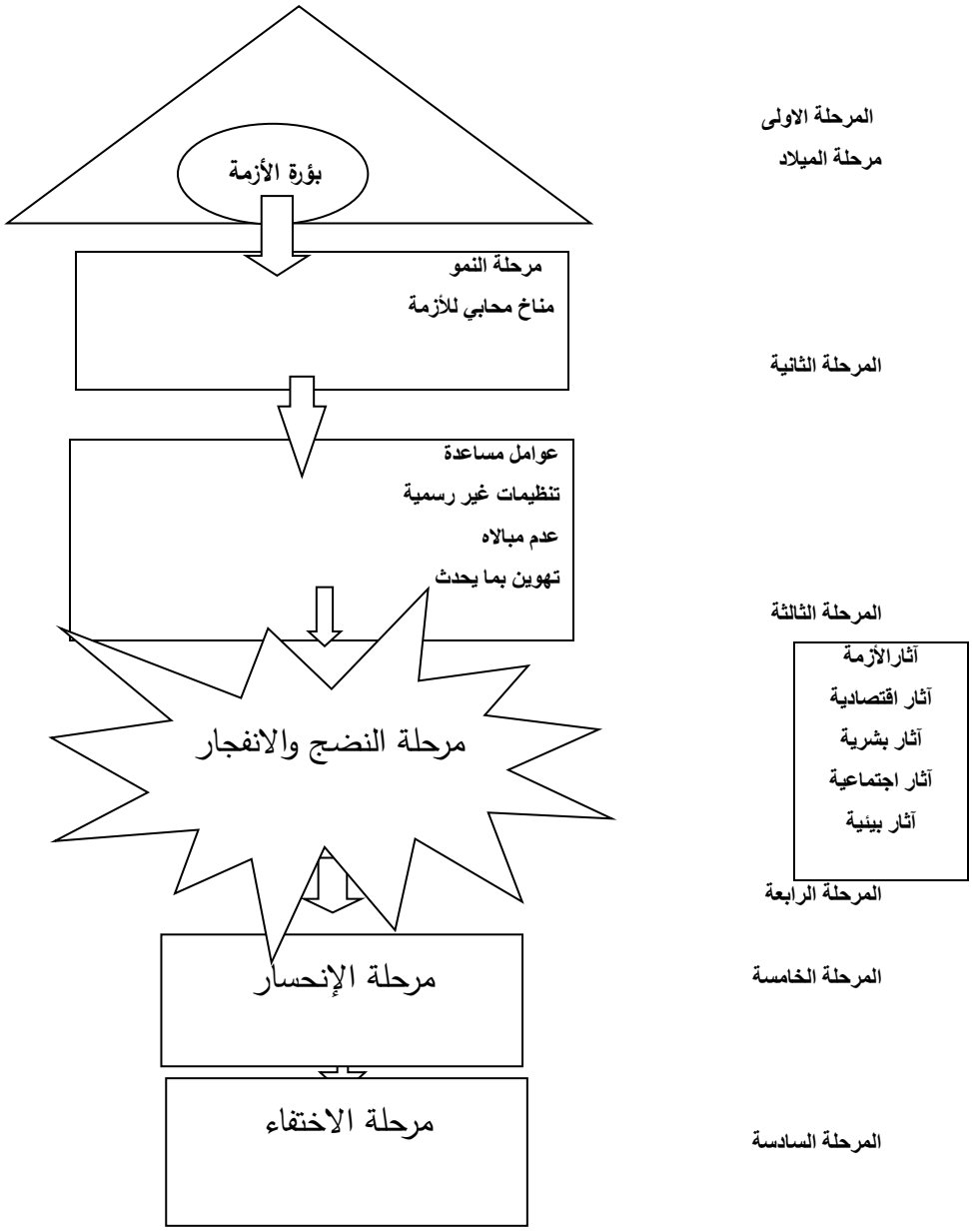


[1] محمد بن عبدالله بن عثمان،الأزمات : مفهومها- أسبابها- وآثارها،(الرياض، مكتبة القانون الاقتصاد)، ط١،ص٤٥.

### ١,٣ ـ المبحث الثالث الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي

**تمهيد**: لا يتحقق أمن أي دولة بمجرد تأمين حدودها ، ففي عصر العولمة والإقليمية ، والتحولات السريعة وتطور سياسات الاعتماد المتبادل بين الدول والأقاليم في مختلف المجالات ، أصبح من المتعذر الحديث عن أمن قومي بالنسبة للدول ؛ دون ضمانة حد أدنى من الاستقرار والأمن في الإقليم والدول المجاورة . والذي يضمن على الأقل عدم وصول التهديدات إلى داخل الدولة.

نسعى من خلال هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على مختلف التهديدات ، التي تواجه الأمن القومي العربي نتيجة غياب مظاهر الدولة ، والانفلات الأمني الذي تعاني منه ليبيا منذ سقوط نظام القذافي في عام ٢٠١١ والتدخل الاجنبي في الأزمة الليبية .

- **تدويل الأزمة والتدخل الأجنبي في ليبيا :ـــ**

**أ : موقف الدول الإقليمية:**

هناك دول تستمد سياساتها وأدوارها من الأزمة الليبية، المخاوف متزايدة حول اختراق الآثار الأمنية وأشكال التهديد نحو إقليمها الوطني بل الخوف من انتقال الأزمة نفسها إلى أراضيها، وهذا يخص على وجه التحديد دول الجوار المباشر مثل مصر، الجزائر، تونس. وهناك القوى الإقليمية التي لديها مخاوف من انتشار أيديولوجيا الإسلام السياسي نحو بيئتها الوطنية مثل الإمارات والسعودية وبموازاة ذلك هناك دول داعمة لتيار الإسلام السياسي مثل قطر وتركيا [١].

أدت كل من قطر وتركيا أدواراً تكاملية بارزة في دعم تيار الإسلام السياسي ، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين ، وذلك في محاولة لتغيير أنماط التحالفات ، ولتعظيم النفوذ والمكانة ، وهو توجه كان قد بدأ قبل الانتفاضات العربية ؛ إذ توثقت الصلات بين قطر وتيار الإسلام السياسي بعد وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى السلطة في قطر عام [٢]١٩٩٦ ، منذ ذلك الوقت وجدت الكثير من قيادات هذه الجماعات ، ولاسيما الإخوان، في قطر أرضا خصبة للعمل وحرية التحرك لنشر الأفكار ، وذلك بسبب أجندات خاصة وتوجهات ايديولوجية مشابهة لدى نخب قريبة من دوائر الحكم ، دفعت بدورها لأن ترعى القيادة القطرية جماعة الإخوان المسلمين ، سياسياً وإعلامياً ، كما ساندت تركيا في ظل حكم العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية ، جماعة الإخوان

---

[١] نفس المرجع السابق، ص ٢٨٣.

[٢] عبدالحميد عوض حمد، معوقات إعادة بناء الدولة الليبية (مرحلة ما بعد ١٧ فبراير)، رسالة دكتوراه غير منشورة ٢٠١٣م جامعة صفلقس ،تونس ، ص٣٦٧.

المسلمين ، بناء على تشابكات ايديولوجية ، وعملت على تقديم نفسها باعتبارها نموذجاً للإسلام المعتدل في المنطقة [١].

**١- الموقف القطري:**

رسمت قطر سياساتها الخارجية من خلال الاعتماد على دبلوماسية الوساطة في الصراعات الإقليمية والعربية، وقد خدم هذا الدور الذي قامت به قطر العديد من المصالح القطرية، إذ ساعد في تصور قطر صديقه للجميع في المنطقة ، مع اندلاع الانتفاضات العربية، انتقلت قطر من طور الوسيط المُصالح إلى طور الناشط الداعم للانتفاضات العربية، لقد استغلت قطر حالة الخوف والانكفاء التي عاشتها نظم الحكم العربية للمضي في القيام بدور أساسي على الساحة الإقليمية من دون الاهتمام بردود أفعال أنظمة كانت في حالة دفاع عن النفس وتقاوم من أجل بقائها[٢]، وعليه مثلت الانتفاضة العربية والموقف القطري إزاءها منذ البداية فرصة مناسبة لفرض نفسها باعتبارها لاعباً إقليمياً، وفي ضوء استبعاد الاحتمال أن تتأثر قطر بالاضطرابات التي اندلعت في أرجاء المنطقة، كان ثمة مكاسب كبيرة يمكن جنيها من اتخاذ موقف واضح ضد النظم التسلطية في البلدان العربية، كما أن كلفة فرصة القيام بذلك كانت منخفضة في البداية[٣].

وعودة إلى جوهر الموضوع الأساسي، المتعلق بموقف قطر في الأزمة الليبية لابد من التأكيد أن قطر اضطلعت منذ بداية انتفاضة ١٧ فبراير إلى جانب فرنسا وبريطانيا بدور محوري في تعبئة المجتمع الدولي من أجل التحرك ضد نظام القذافي[٤]، كانت الداعم السياسي والمالي والعسكري الأول ، على مستوى أشد ضبابية أنشأت قطر روابط وثيقة مع قادة أمنيين من المليشيات الإسلامية الرئيسية ، وهي تهدف إلى كسب ولائهم لقطر، وعلى غرار مشاركة قطر في أنشطة على المستوى الدولي، يمكن اعتبار علاقاتها بالجماعات الإسلامية أداة تدعم في سياستها الخارجية المتمثلة بإبعاد شبح عدم الاستقرار في قطر والسعي إلى الزعامة الإقليمية[٥].

---

[١] فتوح ابو الدهب هيكل ، تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي ٢٠١١ – ٢٠١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٢- ١١٨-١١٩.

[٢] مروان قبلان، " سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا "، سياسات عربية، العدد ٢٨، سبتمبر، ٢٠١٧، ص ٨.

[٣] كريستان أولريكسن، " قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية "، مركز كارينغي للشرق الأوسط، ٢٤ سبتمبر، ٢٠١٤ ، http://carnegie-mec.org

[٤] عبدالحميد عوض حمد، معوقات إعادة بناء الدولة الليبية (مرحلة ما بعد ١٧ فبراير)، مرجع سبق ذكره ، ص٣٩٧.

[٥] لينا الخطيب، " السياسة الخارجية القطرية: حدود البرغماتية "، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠ – ١٦١.

ونتيجة لتواصل قطر مع الجماعات الإسلامية، وروابط مع العديد من قادة المعارضة الذين اضطلعوا بأدوار قيادية في بلدانهم في ليبيا وتونس ومصر وسوريا واليمن وتمتع الإخوان المسلمون بقدرة تنظيمية أكبر من مجموعات المعارضة الأخرى في تلك البلدان، هو الأمر الذي منح قطر شكلين من قوة التأثير في الدول والأنظمة التي تخوض مراحل انتقالية عقب الانتفاضات العربية: روابط فردية من خلال المنفيين المقيمين في قطر وغيرها من الدول، الذين عادوا إلى أوطانهم الأم، ونفوذ مؤسسي مع بروز جماعة الإخوان المسلمين بصفتها لاعباً قوياً في عمليات الانتقال السياسي[١]،ومع تقدم الحراك العربي بدأ النفور الشعبي واضحاً للعيان بسبب دعم قطر للجماعات الإسلامية بشكل كبير، في الوقت الذي اعتقدت قطر أن قيادة المنطقة دانت لها، ثم بدأ دورها السياسي ينحسر بسرعة، حيث لم تترك سياستها المنتهجة سوى تركة ثقيلة من العداء في العديد من الدول العربية، ففي ليبيا شهدت العلاقة بين الرأي العام الليبي وقطر تراجعاً بنفس السرعة التي ازدهرت فيها خلال الانتفاضة، ويرتبط تدني شعبية قطر في ليبيا بشكل رئيسي بما يعتقده كثيرون أنه دوراً تلعبه في تمكين جماعة الإخوان المسلمين، كما يتهم الشارع الليبي جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا بالتسبب في التوتر السياسي وغياب الأمن في ليبيا ما بعد مرحلة ١٧ فبراير ٢٠١١[٢]، وقد مثل عام ٢٠١٣ نقطة مفصلية في سياسة قطر الخارجية، إذ فقدت في فترة قصيرة أوراقاً كثيرة من أهمها: سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر[٣]، بلغت التحديات التي تواجه قطر ذروتها في العام ، حينما قامت السعودية والإمارات والبحرين بوقف التعامل مع قطر وفرض حصار بري وجوي عليها في ٢٠١٧ واعتبرت السعودية أن قطر شقت الصف الخليجي وارتمت في الحضن التركي والإيراني إلا أن تركيا رفضت سياسات الدول الخليجية وأعلنت تضامنها مع قطر سياسيا واقتصاديا وهو ما جعل العلاقات الخليجية تتدهور[٤] .

وكان مجلس النواب الليبي، ومعه الحكومة المؤقتة المنبثقة عنه، قد أعلنا بدورهما قطع العلاقات مع قطر، كما فعلت السعودية والإمارات والبحرين ومصر، نظراً لـ " ما

---

[١] كريستان أولريكسن، " قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية "، مرجع سبق ذكره.

[٢]" السياسة الخارجية القطرية، أدوار متعددة لهدف واحد"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤، https:// www.beirutme.com

[٣] لينا الخطيب، " سياسة قطر الخارجية وموازين القوة في الخليج "، مركز كارينغي للشرق الأوسط، ١١ سبتمبر ٢٠١٤، carengie-mec.org

[٤] عطوات عبدالنور، " العلاقات السعودية التركية وفرص التعاون وديناميات الصراع ، مجلة تحولات " جامعة ورقلة – الجزائر، العدد ٢ ، أغسطس ، ٢٠١٩ ، ص ١٣٣ .

تنتهجه قطر من سياسات معادية لدولة ليبيا وللدول العربية ومناهضة خيارات الشعب الليبي" ، كما اتهم مجلس النواب قطر في بيان له بـ " المساهمة بشكل مباشر في خلق الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا ودعم المنظمات والجماعات الإرهابية ومحاربة بناء القوات المسلحة الليبية، والعبث باستقرار المنطقة "[١].

٢- **الموقف التركي:** لسنا في حاجة إلى التذكير أن الانتفاضة الليبية قد اتخذت مساراً مختلفاً عن سابقتيها في تونس ومصر، ومن هنا فقد تم تناول الانتفاضة بشكل مختلف سواءً من قبل القوى الغربية أو الحكومة التركية، ومن أجل فهم هذا، سنتطرق للموقف التركي ولتطورات الأحداث منذ بداية الانتفاضة والمواقف المتغيرة التي اتخذتها تركيا حيال الأزمة الليبية لدواعي مصلحية في الأساس والتي أثرت بشكل مباشر على الاستقرار السياسي والأمني الوطني لليبيا ومن ثم على الأمن القومي العربي ، عارضت تركيا التدخل العسكري ضد ليبيا في ٢٠١١، وشككت في الأهداف الغربية والإقليمية في التدخل، كانت محاولة لمواءمة أو تكييف هذه الأهداف للتقارب مع أهدافها في ليبيا[٢]، المرتبطة بمصالحها واستثماراتها الاقتصادية الكبيرة في ليبيا ، إلا أن إصرار القوى الغربية لإسقاط نظام القذافي، أدى إلى تغيير المقاربة التركية تجاه الأزمة الليبية[٣].

بناء على ما تقدم ، جاء التحرك التركي تجاه ليبيا بشكل سريع عقب سقوط نظام القذافي للمساهمة في إعادة تشكيل خريطة ليبيا على النحو الذي يتوافق مع أهداف تركيا احتضنت تركيا الجماعات المتشددة ، بالتوازي مع تقوية شوكة تنظيم الإخوان المسلمين ، حيث سمحت للمتطرفين الليبيين بالتواجد في تركيا ، أدى اتساع قبضة الجيش الليبي على العديد من الأراضي الليبية ، مع الحقول النفطية إلى دفع تركيا إلى التعويل على المليشيات المسلحة على أمل أن يكون لها دور في البلد الغني بالنفط ، ويمكن القول أن هذه الرهانات التركية تمثل تهديداً للأمن القومي العربي بأكمله.

ولمزيد من التوضيح ، تهدف تركيا إلى دعم المليشيات المسلحة في طرابلس والقوى السياسية والعسكرية في مصراته الموالية لتركيا ، وبما يمكنها من تحقيق عدة أهداف في ليبيا **أولها** ضمان حصة تركية من الغاز في شرق البحر المتوسط، ومن ثم إجبار منتدى غاز شرق المتوسط بعدم

---

[١] "حفتر يتهم قطر بدعم الإرهاب .. وبرلمان شرق ليبيا يطلب تحقيقاً دولياً معها"، ١١ يونيو ٢٠١٧، http: //arabic.cnn.com

[٢] جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، ( بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون)، ٢٠١٢، ص٦٨.

[٣] برهان كورغلو، " تركيا والثورة الليبية: الدبلوماسية أولا"، مركز الجزيرة للدراسات، ٣٠ أبريل ٢٠١١، studies.aljazeera.net

تجاهل تركيا وإشراكها في المنتدى ، **والثالث** تأمين موطئ قدم عسكري تركي وإنشاء قاعدة عسكرية تركية في ليبيا ، **والرابع** استكمال إحكام النفوذ الأمني التركي إقليمياً[١].

كما أسلفنا في السابق، كان لإعطاء تركيا الأولوية للعلاقات العربية موضع ترحيب شعبي وحكومي في الأقطار العربية وحقق ذلك تحسناً كبيراً في العلاقات السياسية والاقتصادية التركية، ولكن هذا الانتعاش أعقبه انكماش تدريجي في العلاقات مع بعض الأقطار العربية وساد التوتر وعدم الثقة عقب اندلاع الانتفاضات الشعبية، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب منها: تخلي حزب العدالة والتنمية عن استخدام " القوة الناعمة " كونها أداة للتغلغل في المنطقة من الاتفاقيات الاقتصادية والعلاقات التجارية، بعد العام ٢٠١١ مدت تركيا يدها إلى قوى وأحزاب ومجموعات محلية خارج نطاق الدولة، واحتضنت على سبيل المثال قيادات إسلامية في تركيا كما احتضنت جماعة الإخوان المسلمين من كافة الأقطار العربية ، ووفقاً للتطورات المشار إليها، تعرضت السياسة الخارجية لتركيا في المنطقة لانتقادات متزايدة أصبحت تركيا متورطة في الصراعات الإقليمية التي كشفت أن نفوذها انخفض بشكل كبير ومصداقيتها تقوضت، وأدت إلى عزل متزايد نحو تركيا في الساحة الدولية وتنامي في الساحتين الإقليمية والدولية[٢].

وبالرغم من ذلك استمرت تركيا في اتخاذ مواقف عدائية من النظام المصري برئاسة عبدالفتاح السيسي، ويمكن تفسير الحملة على مصر لحجم الخسارة التي مُني بها المشروع التركي في المنطقة، وتحولت ليبيا أيضاً إلى مجال آخر للصراع بين مصر والأمارات من جهة وتركيا وقطر من جهة أخرى، حيث وقفت تركيا مع قطر بقوة مع الجماعات الإسلامية التي تحارب الجيش الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر، ولم تتوقف تركيا عبر رحلات طائراتها وسفنها البحرية إلى مصراته لدعم مليشيات مصراتة والتنظيمات الإسلامية المسلحة المتحالفة معها بالمال والسلاح والمقاتلين[٣].

**ب . مواقف الدول الأوروبية من الأزمة الليبية :**

---

[١] – سيد غنيم ، الأصابع على الزناد : استراتيجيات الأمن القومي للدول الطبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٢– ١٥٣ .

[٢] مجدي محمود عبد السلام،" السياسة الخارجية التركية في عالم عربي متغير الصعود أم الهبوط كفاعل إقليمي"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، democraticac.de

[٣] مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية ٢٠١٤– ٢٠١٥... الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي هي أولى المتضررين من الأزمة الليبية، بسبب قربها من ليبيا، وفي الواقع لا يختلف الوضع كثيراً للدول الأوربية عن الوضع بالنسبة للدول الإقليمية، فالتهديد القادم من ليبيا أضحى مؤثرا على مصالح الدول الأوروبية أسوة بالدول الإقليمية وتظل مصالح الدول الأوروبية ثابتة خصوصاً الدول الأوروبية المتوسطية، حيث يظل تدفق النفط والغاز الليبي، والعمل على الحد من الهجرة غير الشرعية، ومحاربة الإرهاب، وبناء نظام سياسي يضمن لها مصالحها، وهذه هي النقاط الأساسية التي تمثل مصالح الدول الأوربية [١]، وبالرغم من اشتراك دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة التهديدات القادمة من ليبيا ، لكن لا يمكن الحديث عن استراتيجية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي في ليبيا، ولذلك تتصارع القوى الأوروبية في كل الاتجاهات لأجل تحقيق مصالحها، فما يوجد واقعيا هو نوع من التنافس الحاد بين فرنسا وإيطاليا، مع انحياز بريطاني غير معلن لصالح إيطاليا ، ومن ثم تعد إيطاليا وفرنسا وبريطانيا في طليعة الدول التي تضطلع بأدوار بارزة في الأزمة الليبية

**١- الموقف الإيطالي:**

مع اندلاع انتفاضة ١٧ فبراير ورغبة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة في التدخل العسكري في ليبيا، باتت المصالح الإيطالية في خطر، خاصة بعدما بادرت فرنسا وبريطانيا بشن ضربات جوية استباقية ضد نظام القذافي، عارضت الحكومة الإيطالية التدخل العسكري، لكن أي عمل عسكري دولي في الأجواء الليبية يشترط أن تكون إيطاليا جزء منه، بحكم عضويتها في حلف الأطلسي وقربها من ليبيا ووجود قواعد عسكرية للحلف في الأراضي الإيطالية وفي المحصلة، وافقت إيطاليا على قرار التدخل العسكري ضد نظام القذافي[٢].

وفيما يخص تعاطي الحكومة الإيطالية مع الأزمة الليبية ، قال الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية " ماركو لاكونينو " في حوار أجرته معه صحيفة " لينـدرو" الإلكترونية في ١٨ يوليو٢٠١٧ حول حجم المصالح لدى إيطاليا في ليبيا وتعاطي الحكومة الإيطالية مع الأزمة الليبية، مقارنة ببلدان غربية أخرى، مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، قال لاكونينو: " أن العلاقات السياسية بين إيطاليا وليبيا قد تغيرت منذ سقوط نظام القذافي، وأشار إلى أن فرنسا وبريطانيا لم تكن لهما علاقات متميزة مع ليبيا،

---

[١] عبدالحميد عوض حمد، معوقات إعادة بناء الدولة الليبية (مرحلة ما بعد ١٧ فبراير)، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٥.

[٢] فابيو ليبيرتي، " إيطاليا وليبيا.. لماذا انقلب الحليف إلى عدو"، ترجمة عاطف معتمد، مركز الجزيرة للدراسات، Studies.aljazeera.

والقول بأن علاقات هذه الدول مع العقيد القذافي، كانت بنفس مستوى العلاقات بين إيطاليا والقذافي، هو في الحقيقة تزييف للتاريخ ...". وأضاف قائلاً: " إن هذه الدول كانت من حرضت على التدخل العسكري في ليبيا، وفرنسا على وجه الخصوص أول من بدأت العمليات ضد القذافي، فهي لم تره حليفاً، وإنما عقبة أمام مصالحها الخاصة "[١].

ولمزيد من التوضيح حول تعارض مصالح القوى الغربية تجاه ليبيا، قال وزير الدفاع الإيطالي الأسبق إيناتسيو لاروسا في تصريحات لصحيفة " الجورنالي"،: " إن إيطاليا لم تربح من التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا، وأن فرنسا أشعلت الفتيل ودفعتنا للتحرك "، وبسؤاله عما إذا كان صحيحاً أن فرنسا أرادت إزاحة شركة " إيني" Eni الإيطالية لتضع يدها على موارد الطاقة الليبية، أجاب برأي بيرلسكوني، الفرنسيين كانوا حاقدين، وفرنسا كانت تستهدف زعزعة العلاقات الجيدة بين إيطاليا وليبيا[٢]، وفي ضوء ما تمثله ليبيا لإيطاليا من أهمية بالغة، سعت إيطاليا إلى إرساء نواة عمل أوروبية مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا، والحصول على غطاء روسي أمريكي صريح لأي تحرك قوامه إطار تنسيق دائم في روما لدعم حكومة الوفاق، ودعم الاستقرار وحماية المرافق النفطية وإحكام الرقابة على الحدود واحتواء الهجرة غير الشرعية[٣]، وللتصدي للإرهاب وطمأنة الشريك الليبي في الوقت نفسه.

ومن جانب آخر، تعاظم القلق الأوربي من الأزمة الليبية بعد بروز تنظيم داعش، وتهديد التنظيم للعواصم الأوربية وأنها ستكون هدفاً له، ومن ناحية أخرى تعد ليبيا الأكثر انطلاقاً وانفتاحاً على ساحل البحر المتوسط الذي تستخدمه مافيا التهريب والهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى دول الاتحاد الأوربي[٤].

كما أشرنا ، ثمة سياسات متعارضة لكبرى دول الاتحاد الأوربي بشأن كيفية التعامل مع الأزمة الليبية، وهي سياسات جزئية تستخدم فيها كل دولة قدراتها لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة، خاصة في ضوء طموحات بريطانيا وفرنسا للحلول محل إيطاليا في ليبيا[٥] ، وفي أعقاب نهاية ما سمي بعملية "البنيان المرصوص" التي قادتها مليشيات مصراته ضد تنظيم داعش في مدينة سرت

---

[١] ترجمة المرصد الليبي للإعلام، ٢٩، أبريل، ٢٠١٧ ،https://almarsad.co

[٢] " وزير دفاع إيطاليا الأسبق: باريس أشعلت فتيل تصفية القذافي"، بوابة الوسط، ٦ يوليو ٢٠١٤، http://alwasat.ly

[٣] علي اوحيده، " إيطاليا تسعى إلى دور رئيسي في التعامل مع الشأن الليبي"، مرجع سبق ذكره.

[٤] ليبيا حصاد عام ٢٠١٥.. رصد وقراءة في أهم الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية "، مرجع سبق ذكره.

[٥] علي أوحيده، " سباق فرنسا وإيطاليا حول توجيه الوضع في ليبيا "، بوابة الوسط، ١ أبريل ٢٠١٦، http://alwasat.ly

بدعم أمريكي إيطالي، وجه المشير خلفية حفتر القائد العام للجيش الليبي اتهامات صريحة إلى إيطاليا بالانحياز إلى طرف دون آخر مستشهداً بدعمها لقوات حكومة الوفاق في حربها ضد تنظيم داعش في حين لم تقدم أي مساعدات للجيش الليبي في حربه على الإرهاب في شرق البلاد.

وقال بن فيشمان، في تقرير تحليلي نشره كل من " معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط الأدنى " ومجلة " فورن بوليسي " تعقيباً على زيارة رئيس الحكومة الإيطالية باولو جنتيلوني في ٢٧ أبريل ٢٠١٧ إلى البيت الأبيض، وقد سعى جنتيلوني إلى إطلاع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن الحل الوحيد في ليبيا يمر عبر العملية السياسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، التي من شانه ردع المشير حفتر من القيام بعملية عسكرية تستهدف طرابلس، وبالرغم من تحفظ الولايات المتحدة على دور المشير حفتر ودعمها لحكومة الوفاق إلا أن رئيس الحكومة الإيطالية فشل في إقناع الرئيس ترامب برؤية بلاده للحل في ليبيا[١]، شكلت مسألة موقع القائد العام للجيش الليبي التابع لمجلس النواب " خليفة حفتر " على خارطة حل الأزمة في ليبيا، الجزء الأكبر في موقف الإيطاليين إزاء النزاع الليبي خلال عامي ٢٠١٦ – ٢٠١٧، ذلك من خلال تتبع التصريحات الصادرة عن المسؤولين الإيطاليين على كافة المستويات الرسمية، اعتبر" بير كازيني" رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الإيطالي أن الأزمة الليبية ليست ممثلة في " حفتر " بل في القوى التي تدعمه من تحركات فرنسا في ليبيا، مشيراً الى وجود خلافات حادة بين فرنسا وإيطاليا بخصوص التعامل مع الأزمة الليبية[٢].

**٢- الموقف الفرنسي:**

لعبت فرنسا دوراً بارزاً في الإطاحة بنظام القذافي حيث قادت فرنسا مجلس الأمن الدولي لإصدار قراري ١٩٧٠و١٩٧٣ ، يمكن القول أن وراء الموقف الفرنسي مجموعة من الأسباب تتوزع على مستويات مختلفة لعل أهمها:

١- وجدت فرنسا في الانتفاضة الليبية فرصة لكي تزيد نفوذها في أفريقيا وتتخلص من نظام القذافي الذي يعارض وجود وسياسة فرنسا في المنطقة [٣].

---

[١] " باحث أمريكي: يكشف تكتيكات جنتيلوني لإقناع ترامب بالتحرك في ليبيا"، بوابة الوسط، ٢٩ إبريل٢٠١٧، http://alwasat.ly

[٢] التقرير الشهري، " الحالة الليبية "، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، يناير ٢٠١٧، ص ٢٨. http://loopsresearch.org،

[٣] نيروز غانم، أحمد قاسم حسين، " التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية"، سياسات عربية، العدد ٤ يوليو ٢٠١٣، ص٨٠.

٢- إن دعم فرنسا للانتفاضة الليبية ينسجم مع الاستراتيجية الفرنسية التي ترى في كل شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء حديقة خلفية لهما، وإذا كانت لفرنسا علاقات تاريخية استعمارية مع تلك الدول، فإن ضم ليبيا إلى الكتلة المغاربية يحقق لها مصالح كبرى لاشك فيها، فلا يكون الانحياز المبكر إلى جانب المعارضة ضد نظام القذافي سوى استثمار ناجح بعيد المدى[١].

٣- لا شك أن أمن الطاقة يعد عاملاً محورياً وراء تحمس الدول الغربية ومن بينها فرنسا للتدخل العسكري في ليبيا، خاصة عندما نتذكر أن ليبيا من أهم البلدان المنتجة للنفط وتبلغ حصتها الحالية ٢٪ من المنتج عالمياً، وقد قدرت وكالة الطاقة الأمريكية أن احتياطي النفط الليبي ارتفع من ٤٨ مليار برميل إلى ٧٤ مليار برميل.

باختصار شديد، يمكن القول إن التدخل العسكري لفرنسا في ليبيا، ينبع أساساً من دوافع جيواقتصادية تتجه نحو أهداف كبرى تتصل بالتوازن الأوربي والعالمي، ويتضح لنا ذلك من خلال ما ذكرته الباحثة في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية أليس لوران في مقال نشر على موقع " أنفو انتر أكسيون كوم " في ٣ ديسمبر٢٠١٣ إلى أنه لا يمكن تجاهل الدوافع الاقتصادية للتدخل الفرنسي في ليبيا فإذا كانت إيطاليا الشريك التجاري الأول لليبيا، فإن الحضور الفرنسي لم يكن بالقوة نفسها لأنها تحتل المرتبة السادسة خلف بريطانيا وألمانيا[٢].

سبق الإشارة، أن ليبيا شهدت منذ عام ٢٠١٤ حالة من الانقسام على خلفية الصراعات المسلحة بين الأطراف الليبية على أسس جهوية و منطقية وقبلية وسياسية وكذلك أيديولوجية ومع عدم تمكن أي طرف من الأطراف من حسم الموقف لصالحه، لجأ أغلبها لقبول دعم قوى دولية تسعى لتحقيق أهداف سياسية ومصلحية من وراء التدخل في ليبيا.

وكان الاتفاق السياسي في ليبيا الذي فرضته القوى الدولية كذلك اختيار رئيس المجلس الرئاسي، ليتجلى الصراع الدولي في ليبيا بشكل واضح بين جانبين، إيطاليا وبريطانيا بدعم أمريكي، وفرنسا وروسيا من جهة ثانية، وعلى أساس هذا الصراع الدولي، تولّد الدعم اللامحدود للمجلس الرئاسي من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا، بينما

---

[١] جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة: من قوة التحالف إلى فجر الأودسيا، (الدار العربية للعلوم ناشرون، القاهرة، ٢٠١٢) ص٦٨.

[٢] " مصالح فرنسا في ليبيا تتعدى قناعاتها الأخلاقية "، شبكة فزان الإخبارية، ٤ ديسمبر ٢٠١٢،fazanewsetwotk

اتجهت فرنسا وروسيا لدعم المشير خليفة حفتر قائد الجيش الليبي[١]، وبالنظر إلى الدور الكبير الذي تلعبه ليبيا كبوابة للهجرة الأفريقية إلى أوروبا ، فمن مصلحة إيطاليا وفرنسا تحقيق الاستقرار في البلاد ، كلاهما يرغب في أن تصبح ليبيا ملاذاً للإرهابيين والمهربين ، مع ذلك ، بدلاً من التعاون لمحاولة حل الأزمة الليبية ألقت إيطاليا وفرنسا اللوم بعضهما البعض وتنافستا على النفوذ ، ونظراً لتضارب مصالحهما في المنطقة ، فقد نشبت بينهما التوترات مما زاد من حالة عدم الاستقرار ، ليس فقط في ليبيا ولكن في المنطقة بشكل عام [٢].

**٣- الموقف البريطاني:**

مع اندلاع انتفاضة ١٧ فبراير سارعت بريطانيا إلى إدانة نظام القذافي بخصوص قمع الانتفاضة، كان الموقف البريطاني مميزاً لجهة الحماس لصالح حماية المدنيين في ليبيا وإدانة نظام القذافي وسحب الشرعية منه، لقد تميز الموقف البريطاني بالثبات تقريباً ضد العمل على إصدار قراري مجلس الأمن ١٩٧٠ و١٩٧٣ كما تميز الموقف البريطاني أيضاً على الصعيد العسكري بالمشاركة الفاعلة بالخصوص[٣].

لم يكن النفط الليبي بعيدا عن العلاقات الليبية البريطانية وبعيداً عن الاستطراد حيث لا يسع المجال بتتبع حرص بريطانيا على أن يكون لها حصة معتبرة من الاستثمارات الليبية خصوصاً من استثمارات صناعة النفط والغاز، وتمثل شركة بريتيش بتروليم ( بي بي) البريطانية المصالح البريطانية النفطية في ليبيا ، كما وقعت عدة اتفاقيات مع شريكه إيني الإيطالية ومؤسسة النفط الليبية لإعادة توزيع الحصص فيما بينها[٤]،وحول الموقف البريطاني تحديداً، تشير الدراسة التي نشرتها مجموعة أبحاث أوكسفورد وأعدتها المحللة السياسية آليسون بارغيتر، قالت الدراسة إن استخدام بريطانيا القوات الخاصة الذي لم تعترف به رسمياً ولكن ذكرته تقارير على نطاق واسع، أثار شكوكاً عميقة حول ما ترغب بريطانيا في تحقيقه في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى أن التدخل

---

[١] عبد الله الشريف، " خارطة مصالح فرنسا في ليبيا من الهلال النفطي إلى الجنوب"، العربي الجديد، ٣ أكتوبر ٢٠١٦، http://www.alaraby.co.uk

[٢] سيد غنيم ، الأصابع على الزناد ، استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٦- ٢٤٧ .

[٣] جيسون دافيدسون، فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا " تحليل متكامل "، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩- ٣٠.

[٤] سيد غنيم ، الأصابع على الزناد ، استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٠ .

الأجنبي أثار بشكل عام رد فعل سلبياً في ليبيا لا سيما الطبيعة السرية لتدخل بريطانيا التي أثارت الشكوك حول الدوافع الخفية لبريطانيا ، ومن ضمن ما أشارت إليه الدراسة: إن فرض حكومة الوفاق الوطني أدى فقط إلى زيادة حدة الصراع، لافتة إلى أن منح المكاسب التكتيكية قصيرة المدى الأولوية على حساب الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى يغذي التصورات بأن بريطانيا تهتم فقط بأجندتها الخاصة وليست بما في صالح الليبيين ، ومن النقاط المهمة التي جاءت بها الدراسة إلى أنه بتعزيز قوة فصائل بعينها يمكن لمثل هذا التدخل ليس فقط خلق توترات بين أطراف الصراع، ولكن يمكن أيضاً أن يؤدي إلى مزيد من الصراعات الداخلية على السلطة بدلاً من الحوار والتعاون بين المجموعات[١].

يمكن القول إن تصريحات المسؤولين والنخب السياسية وخصوم الإخوان المسلمين في ليبيا لم يكن نشازاً حول الدور المشبوه لبريطانيا في إفساد المشهد السياسي الليبي ودعمها لفصيل سياسي معين ففي تقرير صحيفة الغارديان في مايو ٢٠١٧، ألقت فيه الضوء على الدور السلبي الذي تلعبه الأجهزة البريطانية في عرقلة جهود وإخراج ليبيا من نزيف الدم، وتحدثت الغارديان عن " دور يكاد يكون متفرداً في العرقلة "، وتوقعت الصحيفة أن تشكل مصراتة وتيار الاسلام السياسي، حلفاء بريطانيا، مصدراً رئيسياً لمواصلة استنزاف وإفشال جهود الوساطة في الملف الليبي[٢].

**ج : مواقف القوى الكبرى:ـ**

**١- الموقف الأمريكي:**

سبق الإشارة، أنه طغت حالة الانكفاء الأمريكي عن التدخل المباشر في الأزمات الدولية بعد وصول باراك أوباما إلى الحكم في عام ٢٠٠٨ على مسار التفاعلات قبيل الانتفاضات العربية وفيما يتعلق بالأزمة الليبية، ذكر بعض مسؤولي البيت الأبيض في ذلك الوقت أن الإدارة الأمريكية كانت غير متحمسة إلى التدخل العسكري في ليبيا، لكن الضغط من جانب فرنسا وبريطانيا وجامعة الدول العربية، إلى جانب خشية قيام قوات القذافي بارتكاب مذبحة في بنغازي ربما جعلت الرئيس أوباما يبدل موقفه والانضمام إلى جهود الحملة الجوية[٣] ، على أن تقوم الولايات المتحدة بقيادة

---

[١] " دراسة لأكسفورد تتهم بريطانيا بزيادة أمد الصراع"، ترجمة مريم عبدالغني، بوابة الوسط، ١٨ أغسطس ٢٠١٧، http://alwasat.ly

[٢] " الدبلوماسية البريطانية في ليبيا تدعم السراج وتحرك حلفائها ضده"، إرم نيوز، ٢١ مايو ٢٠١٧، http://www.eremnews.com

[٣] جوان كول، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، مرجع سبق ذكره، ص ١١- ١٢.

العمليات العسكرية خلال الأسابيع الأولى من الهجمات الجوية على أن تترك القيادة في وقت لاحق للحلف والدول الأوربية، وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية لا تريد أن تتبنى عملية الحرب على نظام القذافي[١].

إن سياسة الانكفاء الذاتي التي اتبعها الرئيس أوباما ورفضه الإفراط في استخدام القوة العسكرية في الوقت الذي يطالب فيه حلفاء الولايات المتحدة أوباما بإعادة ملء الفراغ الذي تركته سياسته المتراجعة [٢] وهذا ما دعا المستشارة الألمانية، أنغيلا ميركل إلى القول: " نحن الأوربيين في بعض القضايا، لا نلعب الدور الواجب علينا لعبه، مثلاً سوريا ليست بالقرب من الولايات المتحدة، وإنما على عتباتنا "، وأضافت " لذلك يجب علينا نحن أيضاً المشاركة بعملية التسوية السلمية في سوريا... اللاجئون السوريون يأتون إلينا...في أوربا". وفيما يخص ليبيا، قالت ميركل:"... كيف يجب علينا الشعور بالمسؤولية، وعدم الانتظار حتى يحل شخص ما مشكلتنا "[٣] في إشارة إلى الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لطبيعة تعامل الإدارة الأمريكية مع الفرقاء السياسيين الليبيين، يؤكد كثير من المسؤولين الليبيين والمراقبين أن الإدارة الأمريكية تدعم جماعة الإخوان المسلمين والقوى السياسية والعسكرية من مدينة مصراتة وتتخذ موقفاً غير إيجابي من خصومهم ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تصريحات السفراء والمبعوثين الأمريكيين واللقاءات المتكررة مع بعض النافذين من جماعة الإخوان المسلمين وبعض القوى السياسية والعسكرية من مدينة مصراتة وطرابلس.

وما يثار حول تصريحات المسؤولين الأمريكيين وما قام به طارق متري المبعوث السابق للأمم المتحدة والولايات المتحدة في فرض الإخوان المسلمين في العملية السياسية قبل انتخابات عام ٢٠١٢ بصرف النظر عن نتائجها ، وفي هذا الإطار، يتساءل محمود جبريل في حواره مع " بوابة الوسط " إذ كانت المسألة مسألة توافق فلماذا زجّ بالليبيين في مسألة الانتخابات طوال السنوات الماضية ؟! ويضيف مستطرداً " أما كان يفترض أن يقرر ذلك منذ البداية، بل رأينا كيف كانت الأمم المتحدة عبر( مبعوثها طارق متري ) تدفع باتجاه الانتخابات وتقدم الدعم في هذا

---

[١] ميثاق خيرالله جلود،" موقف الولايات المتحدة من الثورات العربية عام ٢٠١١"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، regionalstudiescenter.uomosul.edu.

[٢] أسامة أبو إرشيد، " سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو، ٢٠١٤، ص ١٣، https://www.dohainstitute.org

[٣]–" المستشارة الألمانية انجيلا ميركل : سوريا ليست بالقرب من الولايات المتحدة وليبيا كدولة غير موجودة "، وكالة عروس البحر، ٢٧ يونيو ٢٠١٧، arooselbahr.com.

الاتجاه، لكن يبدو إنه بعد خسارة تيار الإسلام السياسي مرات متكررة (٢٠١٢ – ٢٠١٤) اكتشفنا أن القضية قضية توافق وليست قضية صندوق الاقتراع، إذن هي مسألة مصلحة ولا علاقة لها بمسألة الديمقراطية "[١].

مع تحول التجاذب السياسي بين الفرقاء الليبيين إلى صراع مسلح عقب نتائج الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤ نتيجة رفض جماعة الإخوان المسلمين والقوى السياسية والعسكرية من مدينة مصراتة وبعض المناطق في غرب البلاد نتائج الانتخابات واستغلال تنظيم داعش للفراغ السياسي على خلفية الانقسام السياسي بين شرق البلاد وغربها سعت الإدارة الأمريكية في التعامل مع الانقسام السياسي وتمدد تنظيم داعش ومن ثم تقديم الدعم لأي عمل في ليبيا مقابل مشاركة حلفائها الأوربيين في الحرب على داعش ليس فقط في ليبيا بل في أي منطقة من العالم، بناءً على اعتماد دفاعي متبادل لا يمكن تجاهله[٢]، خشيت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيون من قيام داعش بتحويل ليبيا إلى قاعدة كبرى لنشاطاته تحسباً لهزيمة محتملة آنذاك في كل من سوريا والعراق، وترى تلك الدول أن أجواء الفوضى وضعف السلطة المركزية تمثل البيئة المناسبة لتمدد داعش، كما هي الحال في سوريا والعراق، وثمة قلق من أن نجاح داعش في ترسيخ وجوده في ليبيا سوف يؤدي إلى تفاقم مشكلة الإرهاب في شمال إفريقيا عموماً، فضلاً عن تداعيات ذلك على أوربا نفسها، التي لا تبعد شواطئها على البحر المتوسط عن ليبيا بأكثر من ٣٠٠ كلم، كما أنها تخشى من التخطيط لعمليات إرهابية على أراضيها انطلاقاً من ليبيا[٣].

ما يعنينا من هذا الاستطراد، دور الإدارة الأمريكية على مستوى الاستجابة العسكرية وطبيعتها بحسب مستوى التهديد للمصالح الأمريكية بصرف النظر عن الاعتماد الدفاعي المتبادل بين الولايات المتحدة وشركائها الأوربيين، في شهادة أمام الكونغرس الأمريكي في نوفمبر ٢٠١٤، قال مدير مركز مكافحة الإرهاب الوطني، نيكولاس راسموسين، إن: "تهديد داعش خارج حدود الشرق الأوسط هو تهديد حقيقي، إلا أنه مازال محدوداً في تعقيده، ولكن إن تم ترك هذا التهديد في شكله

---

[١] " بوابة الوسط تحاور محمود جبريل: ليبيا مهددة بالتدخل العسكري الخارجي أو التقسيم "، بوابة الوسط، الحلقة (١ – ٣)، ١٠، يناير، ٢٠١٥، http://alwasat.ly

[٢]" ليبيا حصاد عام ٢٠١٥...رصد وقراءة في أهم الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

[٣] المرجع السابق نفسه، ص ٢.

الحالي، فإنه سينجح مع الوقت وسيطور داعش إمكانياته لنقل التهديد إلى الأراضي الأمريكية"[١]، بالتدخل للمساعدة على دحر داعش[٢].

ويربط محللون كثيرون قرار التدخل الأمريكي في ليبيا بسيناريو حملة الديمقراطيين في انتخابات الرئاسة الأمريكية، رداً على اتهامات التقصير التي وجهت إلى إدارة أوباما ووزيرة خارجيته المرشحة لخلافته شخصياً، خاصة فيما يتعلق بحادثة مقتل السفير الأمريكي في الهجوم الذي تعرضت له القنصلية الأمريكية في بنغازي على أيدي متطرفين، وهي الاتهامات التي ظل خصومها الجمهوريون يرفعونها في وجهها حتى موعد الاستحقاق الانتخابي[٣].

وفي المحصلة، تلقى تنظيم داعش هزيمة كبرى عندما نجحت قوات فجر ليبيا والتي أطلقت على عملياتها العسكرية " البنيان المرصوص " بمساعدة القوة الجوية الأمريكية وبعض القوات الإيطالية والبريطانية، بدفع داعش إلى خروجهم من سرت، وتراجع التنظيم إلى الصحراء الجنوبية الشاسعة في ليبيا [٤].

كذلك استمر دونالد ترامب في سياسة الانكفاء الذاتي وعدم مشاركة الولايات المتحدة في حروب المنطقة وهو ما أكد عليه الرئيس ترامب في أكثر من مناسبة، ففي الكلمة التي ألقاها أمام القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض في مايو ٢٠١٧:" لا تنتظروا من الولايات المتحدة مكافحة الإرهاب نيابة عن الشرق الأوسط"[٥]، مما لا شك فيه أن الدور الأمريكي في الأزمة الليبية تحكمه المصلحة نظراً لوجود مناطق أكثر أهمية وحساسية ضمن الاستراتيجية الأمريكية فباستثناء تنظيم داعش لم تعلن الولايات المتحدة العداء لأي من الأطراف المتصارعة في ليبيا، وعبثاً حاول البعض دفعها إلى معاداة البعض من هذه القوى لتدخل عسكري مباشر في ليبيا ولبذل المزيد من الجهد لحل الأزمة الليبية قبل أن تتضح لها مسار الأحداث في كامل المنطقة العربية وتستشرف

---

[١] حارث حسن، " السياسة الأمريكية تجاه تنظيم داعش"، سياسات عربية، العدد ١٦ سبتمبر ٢٠١٥، ص ٣٦.

[٢]" التدخل الأمريكي في سرت بعنوان عسكري "، بوابة الوسط، ٤ أغسطس ٢٠١٦ ، http://alwasat.ly

[٣] إلى أين يتجه التدخل العسكري الأمريكي والغربي في سرت الليبية؟"، ساسة بوست، ٥ أغسطس ٢٠١٦، http://www.sasapost.com

[٤] " بوابة الوسط تحاور محمود جبريل: ليبيا مهددة بالتدخل العسكري الخارجي أو التقسيم"، مرجع سبق ذكره.

[٥] العربي بجيجة، " القمة العربية الأمريكية وتأثيراتها على نسق التفاعل الإقليمي"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز العربي الديمقراطي، العدد ٤، ألمانيا، سبتمبر ٢٠١٧، ص ٢٠٢.

مآلها الأكثر ترجيحاً إذ تدرك أن الأوضاع في المنطقة لم تستقر بعد وأن التفاعلات السياسية والاجتماعية والأمنية التي تعيشها المنطقة مازالت في بداياتها[١].

خلاصة القول رغم بدء تقليص هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة العربية، إلا أنها مازالت في حالة تنافس على النفوذ السياسي والأمني والعسكري أمام روسيا في المنطقة ، وتعمل على تقويض نفوذ روسيا ، للتصدي لدورها المتنامي في المنطقة ، وبما يحرم روسيا من أن تتحدى أو تعطل بشكل جزئي أو كلي الدور الأمريكي في المنطقة [٢].

**٢ – الموقف الروسي:**

باختصار سلكت روسيا أسلوباً جديداً في سياستها الخارجية، يقوم على التركيز على مصالحها القومية وشعورها بأنها دولة قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ولها علاقات جيدة مع العديد من الدول، وأنها ستكون منافساً قوياً للغرب، وبالتالي فمن حقها المطالبة بمكانتها الصحيحة في العالم ولإعادة مكانها ودورها[٣].

وفيما يتعلق بالموقف الروسي في الأزمة الليبية يمكن القول أنه، مع اندلاع انتفاضة ١٧ فبراير، أفاضت تحليلات كثيرة في فهم السلوك الروسي تجاه الانتفاضات العربية في التركيز على المحددات السياسية والاقتصادية، وواقع الأمر أنه لا يمكن إغفال المحددات سالفة الذكر خصوصاً، المحدد الاقتصادي في فهم الموقف الروسي إزاء الأزمة الليبية، ذلك في ضوء العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، مع ذلك فقد سمحت روسيا بتمرير قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٠ الذي فرض قائمة من العقوبات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية على النظام الليبي من خلال التصويت الإيجابي على القرار كما سمحت من الناحية العملية أيضاً بتمرير القرار رقم ١٩٧٣، الذي وفّر الغطاء القانوني الأممي لعمليات حلف شمال الأطلسي ضد النظام الليبي، وذلك من خلال امتناعها عن التصويت [٤].

امتنعت روسيا عن التصويت كعادتها في مثل هذه الحالات مثل الصين، والامتناع بالنسبة لدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن (لها حق النقض) يعني أنها تعطي ضمناً الضوء الأخضر

---

[١] شفيع بو منيجل،" السياسة الأمريكية في المنطقة العربية: من العصا والجزرة إلى تحريك العرائس"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، ١٤، يونيو، ٢٠١٧، csds_ceneter.com

[٢] سيد غنيم ، الأصابع على الزناد، استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٤.

[٣] لمى مضر الأمارة، " الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٢٠ – ١٢١.

[٤]عبدالحميد عوض حمد، معوقات إعادة بناء الدولة الليبية (مرحلة ما بعد ١٧ فبراير)، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧١.

للتدخل لكن دون تحملها لتبعاته السياسية، فهي لم تساند القرار ١٩٧٣ ولكنها لم تعارضه، وبالتالي فبإمتناعها تقر ضمنياً أن التدخل العسكري لا يضر بمصالحها، وهذا رغم العلاقات الاقتصادية ( بيع الأسلحة خاصة)، ومن المحتمل أن تكون روسيا ناورت خلال المفاوضات على مسودة القرار للحصول على مقابل لامتناعها عن التصويت[١] .

وفي سياق تكيف الدور الروسي مع مجريات الأحداث، عقب الانقسام السياسي عام ٢٠١٤، واعتماد خطاب خارجي يقوم على محددات أساسية تجاه الأزمة الليبية، أهمها التزام روسيا بقرارات مجلس الأمن، والتأكيد على حضورها الفاعل في المؤتمرات الدولية التي تشكل الأزمة الليبية موضوعها، ودعم الاتفاق السياسي، فقد أيدت روسيا اتفاق الصخيرات على قاعدة مشاركة كل الأطراف الفاعلة في المشهد الداخلي الليبي ما جعل دور روسيا تجاه الأزمة الليبية يتسم بالمرونة والقدرة على المناورة، وقراءة مواقع القوة الأساسية التي يجب التعامل معها، وبناء علاقات مع الداخل الليبي، تخدم في النهاية استراتيجيتها التي تستند على إعادة مناطق نفوذها السابقة[٢]، وفي هذا الإطار، كتب الباحث في جمعية " هنري جاكسون " للأبحاث الأمنية كايل أورتون مقالاً نشرته مجلة " فورين بوليسي " الأمريكية حول أهداف روسيا في ليبيا منها: أن روسيا تسعى لتثبت نجاحها في الوقت الذي فشلت فيه الدول الغربية في وقت انزلاق الفوضى وأشار أورتون أن دور روسيا في ليبيا يختلف عن سوريا فنواياها تنضوي على مزيد من التعاون مع المجتمع الدولي، ورأى الباحث أن دور روسيا يبدو مكرراً، فهي تسعى لتعزيز قوة حليف إقليمي قوي، وتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، ويرى أورتون بوجود تشابه بين الرئيس السوري بشار الأسد، وقائد الجيش الليبي خليفة حفتر، وهي أن كليهما يزعم أنه الحصن ضد التشدد والتطرف، ولفت الباحث أن تحرك روسيا في ليبيا يختلف عن سوريا، ففي ليبيا لا تنوي روسيا بتنفيذ حملة جوية ضد الجماعات المتطرفة لإخضاع الدولة لحليفها، لكن نواياها أبعد من ذلك وتنضوي على مزيد من التعاون مع المجتمع الدولي[٣].

---

[١] عبدالنور عنتر، " المواقف الدولية من الثورة الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات،١٧ أبريل ٢٠١١ ،http://studies.aljazeera.ne

[٢]أحمد قاسم حسين، " روسيا في ليبيا "، ٢ ديسمبر ٢٠١٦، http://www.alarby.co.uk

[٣]" الدور الروسي في ليبيا: سياق للحرب الباردة الجديدة "، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أكتوبر٢٠١٦، ص ٢ ،www.loopsresearch.org

من هنا وجه نائب وزير الخارجية الروسي غيناوي غاتيلوف انتقادات للبعثة الأممية في ليبيا ورئيسها مارتن كوبلر، لتفضيله أطرافاً معينة على حساب أخرى في ليبيا، مضيفاً أن سياسة كوبلر دعم حكومة الوفاق أمام قائد الجيش الليبي خليفة حفتر يعني استمرار تعثر التسوية السياسية[١]، وفي السياق نفسه قال نائب وزير الخارجية الروسي غاتيلوف في تصريحات لشبكة " بلومبرغ " الأمريكية في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦: " تتواصل روسيا مع جميع الأطراف الليبية، لكن على الليبيين التوصل إلى تسوية وتقديم تنازلات حول مشاركة حفتر في القيادة الجديدة بليبيا " ورأى أن " حفتر شخصية عسكرية وسياسية رائدة، وهو يبذل الكثير لمحاربة الإرهاب ومساعدة الحكومة في استعادة السيطرة على الإنتاج النفطي"[٢]، وهو ما قامت به روسيا بالفعل من خلال بناء علاقات مع الجيش الليبي القوة العسكرية الأكثر تنظيماً وتأثيراً.

يقول المحلل السياسي في المجلس الأوربي للعلاقات الخارجية، ماتياتوالدو، في مقال نشره " مركز كارينغي للشرق الأوسط " إن روسيا التحقت خلسة، منذ صيف ٢٠١٦، بالنزاع الدائر في ليبيا، بعد ما كانت قد نأت بنفسها عنه في العام ٢٠١١ مع انهيار آمالها إثر عجزها عن حماية عقود بقيمة عشرة مليارات دولار كانت وقعتها مع نظام العقيد القذافي ، وفيما يصف الباحث خليفة حفتر بـ " رجل موسكو في ليبيا "، فإنه يشير إلى أمثلة للتعاون الروسي مع الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الله الثني والمنبثقة عن البرلمان، ومنها ما حدث في مايو ٢٠١٦، عندما تولّى محافظ البنك المركزي في شرق ليبيا إدارة شحن أربعة مليارات دينار ليبي (٢.٩ ملياري دولار) من غوزناك، المؤسسة الرسمية لسك العملة التابعة للكرملين من أجل الحد من أزمة السيولة المتفاقمة ومساعدة الحكومة المؤقتة، وقد تعرضت روسيا للانتقادات من الدول الغربية، غير أن هذه الأخيرة رضخت للأمر الواقع عندما أدركت أنه ليس بمقدورها وقف شحن الأموال[٣]، وفي ظل غياب أي موقف حازم من جانب الولايات المتحدة، بسبب الانكفاء الأمريكي من ناحية، وغياب استراتيجية أمنية دفاعية أوربية في المنطقة من ناحية أخرى، شجع روسيا على ملء الفراغ وجعلها أكثر قدرة على التحرك في المنطقة ، يوضح ذلك ما ذكره رئيس القيادة الأمريكية في أفريقيا " توماس والدوسر " أمام " لجنة الخدمات المسلحة " في مجلس الشيوخ الأمريكي، في مارس ٢٠١٧ أن: روسيا تسعى

---

[١] المرجع السابق نفسه، ص٣.

[٢]" سياسات واشنطن أدت إلى انتشار داعش "، بوابة الوسط، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ ، http://alwasat.ly

[٣]" كارينغي: روسيا عامل تصعيد في ليبيا وتدعم السلام صورياً"، بوابة الوسط، ٩ ديسمبر ٢٠١٦، http://alwasat.ly

إلى ممارسة أقصى قدر من النفوذ على المنتصر الأكثر ترجيحاً في الصراع الليبي، وإن هذا النفوذ لن يصب في صالح الولايات المتحدة [١]، ومن جانب آخر، يبدو القلق الأوربي كبيراً من أن تتدخل روسيا في ليبيا على غرار تدخلها في سوريا، ومؤشر ذلك الزيارة التي قام بها الوفد الأوربي لموسكو في مارس ٢٠١٧، ذلك للاطلاع على الموقف الروسي وحث الحكومة الروسية على عدم تكرار ما حدث في سوريا، ورغم عدم قدرة الأوربيين على الضغط على روسيا، إلا أن قلقهم على مصالحهم في ليبيا سيكون عاملاً مهماً لحث الحليف الأمريكي لموازنة أي تدخل روسي محتمل[٢].

ويفسر الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، زياد عقل، الميل الروسي تجاه قائد الجيش الليبي خليفة حفتر أنه في ظل وجوده، يضمن الروس تواجدهم الاستراتيجي في شمال إفريقيا بشكل مستمر، خاصة بعد أن عقدت روسيا تحالفات مع كل من سوريا ومصر، وبالتالي يعد زيادة حجم النفوذ الروسي في ليبيا تمدداً لتواجد روسيا في المنطقة ككل، كما يؤكد أن هناك عدد من المصالح التي تسعى روسيا لتأمينها في ليبيا كالتعاون في مجال التسليح والطاقة، وهو ما يتطلب وجود استقرار سياسي داخل ليبيا، ومن ثم ترى روسيا أن المشير حفتر هو القادر على تحقيق هذا الاستقرار من خلال بسط النفوذ العسكري بالتنسيق مع الدعم السياسي من الداخل كمجلس النواب أو من الخارج كمصر والإمارات[٣].

فيما اعتبر المبعوث الأممي لدى ليبيا غسان سلامة، خلال حديثه لصحيفة الحياة السعودية، أن العلاقات غير السوية بين روسيا والولايات المتحدة والقوى الغربية عموماً تؤثر على الوضع الليبي، مشيراً إلى أن التنافس الأوربي والخلافات العربية والإقليمية لها تأثيراتها أيضاً وقال سلامة، أن روسيا بدأت في السنوات الأولى بالانتقاد المتكرر لما اعتبرته تلاعب حلف شمال الأطلسي بالقرارات الدولية لمصلحة التدخل العسكري في ليبيا ثم طرأ تغير في الموقف الروسي، لا سيما بعد تسجيلها نقاط كثيرة في سوريا، وأضاف سلامة: دعت روسيا عدداً من الفرقاء الليبيين إلى زيارتها، ويرى سلامة أن هدفها الأساسي في ليبيا هو العودة إلى السوق الليبية لأنها كانت مصدراً أساسياً للسلاح وتملك في ليبيا عقوداً بمليارات الدولارات، وموقعة من فترة نظام القذافي، وتأمل في تنفيذها

---

[١] التنافس الأمريكي– الروسي في شمال أفريقيا : المصالح الجيوستراتيجية "سياسيا واقتصادياً "، المركز الديمقراطي العربي، http://democraticac.de .

[٢] السنوسي بسيكري، "هل تكرر روسيا السيناريو السوري في ليبيا؟"، مدونات الجزيرة، ١٥ مارس٢٠١٧، http://blogs.aljazeera.net

[٣] زياد عقل ،" التدخل الروسي في ليبيا "، مجلة السياسة الدولية، ١٢ يناير ٢٠١٧، http://www.siyassa.org.eg

اليوم، وتأمل في تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية في ليبيا، ما يعطي إمكانات العودة إلى السوق الليبي، لذلك تنبهت روسيا إلى ضرورة عدم البقاء خارجاً في حالة رفع الحظر على بيع الأسلحة إلى ليبيا أو رفع التجميد عن الأرصدة الليبية[١].

**• التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية تجاه الأمن القومي العربي**

أحدثت موجة الانتفاضات الشعبية العربية التي هزت الوطن العربي منذ نهاية ٢٠١٠ م تأثيرات مهمة على نمط قدرات النظام الإقليمي العربي وإمكاناته ، وتوازنات القوى داخل هذا النظام وبيئته وبين القوى الإقليمية المجاورة ، وكذلك نمط التحالفات بين بعض وحدات هذا النظام وبعضها الآخر وبينها وبين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الإقليم التي اتسمت بدرجة عالية من السيولة والتغيير، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل اندلاع الانتفاضات الشعبية [٢].

أفضت الانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر ٢٠١٠ ، وما تلاها من صراعات وحروب أهلية داخل بعض المدن العربية ، وتوترات سياسية وأمنية واجتماعية في دول أخرى ، إلى حدوث تغيرات جوهرية وكبيرة في إمكانات وقدرات الدول العربية الأعضاء في النظام الإقليمي العربي ، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

**١- التأثير في الإمكانات والقدرات الاقتصادية:**

شهدت المنطقة العربية ومازالت تشهد تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية متسارعة وعميقة ولا تزال تغير في معالم الصورة الإجمالية التفصيلية، حيث تمر معظم بلدان المنطقة بفترة تغير غير مسبوقة ، إذ أن التحولات السياسية والمطالب الاجتماعية الملحة والبيئة الخارجية المعاكسة، فقد تضافرت لزيادة المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد الكلي[٣] ، على الرغم من أن موجة الانتفاضات الشعبية العربية ، اندلعت في جانب مهم منها لأسباب اقتصادية ( لا سيما تزايد معدل البطالة بين الشباب العربي، وتدني مستويات المعيشة، وعدم عدالة توزيع الدخل وانتشار الفساد في كثير من البلدان

---

[١] غسان سلامة، العلاقات غير السوية بين روسيا وأمريكا تؤثر على الوضع الليبي"، بوابة الوسط، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧، http://alwasat.ly

[٢] فتوح ابوالدهب هيكل ، تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي ٢٠١١- ٢٠١٩،مرجع سبق ذكره ، ص٧١.

[٣] بوعزاره أحلام ، " أثر ثورات الربيع العربي على أداء اقتصاديات الدول العربية " ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان بن عاشور بالجلفة، ص٤٥. https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/417

العربيـة)، ولـيس ذلـك داعيـا للدهشـة ، فمهمـة أي انتفاضـة تكـون مزدوجـة : هـدم البنـاء القـديم ، وإقامـة بنـاء جديـد مكانـه، وتصـطحب عمليـة هـدم البنـاء القـديم بأثـار سـلبية علـى أداء الاقتصـاد فـي المـدى القريـب وفـي حالـة الانتفاضـات العربيـة لـم يجـر هـدم البنـاء القـديم، ولكـن تعرضـت دعائمـه الأمنيـة لتحـدِ هائـل ، حيـث انـتج غيـاب الاسـتقرار الأمنـي ، حالـة مـن عـدم اليقـين والأمـان ، اضـطربت فيهـا الأوضـاع الاقتصـادية . ولـذلك انشـغل الفـاعلون الاقتصـاديون بـالتكيف مـع مـا احدثتـه الانتفاضـات مـن تغيـرات فـي تركيبـة السـلطة ، وبانتظار استقرار الأوضاع السياسية والأمنية .

لذلك انخفض معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي كثيرا لا سيما في دول الانتفاضات، واضافت الاحتجاجات العمالية ومطالبات المواطنين بتحسين أوضاعهم أسباب أخرى لتعثر استعادة الاقتصاد لمعدلات نموه السابقة ، وتزامن مع هذه الاوضاع انخفاض إيرادات الحكومة ، وهبوط أعداد السياح الأجانب ، وقلة الاستثمارات الأجنبية ، وفي ظل هذه الأوضاع ظلت أعداد العاطلين عن العمل على حالها تقريبا ، وكان الوضع أسوأ بكثير في كل من ليبيا وسوريا واليمن لفقدان الحكومة السيطرة على أقاليم واسعة من الدولة [١].

أمـا فـي البلـدان الواقعـة بـالقرب دن دول الانتفاضـات العربيـة ، انتشـرت تـداعيات الأزمـة الاقتصادية على كل من الاقتصاد الأردني واللبناني والتركي فضلا عن استقبالها لأعداد هائلة من النازحين ، في حين اختلف الوضع لبعض دول الخليج حيث أنها لم تتأثر بالشكل الكبير لاندلاع الانتفاضات العربية وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار[٢] .

ويمكن أن نجمل أبرز التحديات التي اعقبت الانتفاضات في الآتي:

١- تراجع النمو الاقتصادي .

٢- تراجع المداخيل من العملة الأجنبية بسبب تراجع السياحة وتحويلات المهاجرين .

٣- تراجع وتذبذب الإنتاج المحلي .

٤- زيادة عجز الموازنة بسبب تراجع الاستثمارات الأجنبية في انتظار الاستقرار[٣].

---

[١] مصـطفى كامـل السـيد ، " الاقتصـاد والثـورات العربيـة" ، بوابـة الهـدف الإخباريـة، ٦، يونيـو ، ٢٠١٥ ، https://hadfnews.ps/post/5115

[٢] بوعزاره أحلام ، " أثر ثورات الربيع العربي على أداء اقتصاديات الدول العربية " ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٩.

[٣] حاتم غنـدير ، " الاقتصـاد العربـي فـي زمـن الثـورات .. تحـديات المرحلـة الانتقاليـة" ، مركـز الجزيـرة للدراسـات ، ٢٦، ينـاير، ٢٠١٢، https://studies.aljazeera.net/ar

٥- زيادة معدلات البطالة وهى نتيجة منطقية لما سبق ذكره .

هذه هي الصورة الإجمالية للمشهد الاقتصادي العربي بعد موجة الانتفاضات العربية ، والتي تفاوتت درجة حدتها من دولة لأخرى، بحسب حجم الضرر الذي لحق بكل دولة ومستوى التغيير الذي شهدته نتيجة الانتفاضات العربية.

**٢- تدهور الأوضاع الانسانية والاجتماعية:**

كانت دعوات حماية كرامة الانسان العربي وحقوقه أحد الشعارات الرئيسة لموجة الانتفاضات الشعبية التي اندلعت أواخر عام ٢٠١٠ وبدايات عام ٢٠١١ ، لكن هذه الانتفاضات وما تلاها من صراعات وحروب أهلية وطائفية وتفاقم لموجات العنف والإرهاب ، أفضت إلى نتائج إنسانية وبشرية وكارثية، بكل للكلمة من معنى ، وغير مسبوقة في تاريخ المنطقة العربية[١] .

وفي مفارقة لافته للنظر ، يلاحظ أن العرب هم أكثر اللاجئين في العالم عددا ، فوقفاً لإحصاءات المنظمة الدولية للهجرة فقد وصل إلى أوروبا أكثر مليون لاجئ سنة ٢٠١٥ ، يمثل السوريون ٦٥٪ والعراقيون ١٠٪ وعلى مستوى العالم يمثل السوريون ٣٢٪ من مجموع لاجئ العالم ، إذ يبلغ عددهم ٥ ملايين ونصف وفقاً لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[٢] .

ويعيش المهاجرون وطالبي اللجوء ، أولئك الذين تدفقوا من سوريا والعراق بسبب الحرب الأهلية وسيطرة الدولة الإسلامية " داعش" في العراق والشام على مناطق واسعة وما تبعها من تهجير قسري واعتداءات على ذوي الديانات غير الإسلامية وفرض أسلوب حياة يمتاز بالقساوة والتطرف إضافة إلى منطقة شمال أفريقيا كانت دائماً ، بحكم موقعها منطقة عبور للاجئين المهاجرين غير النظاميين القادمين من جنوب الصحراء إلى القارة الأوروبية ، خاصة أن هؤلاء المهاجرين غير النظاميين كثيراً ما يعيشون ظروفاً صعبة ، غير قادرين على التمتع بالرعاية الصحية والمعيشية.

وفي ليبيا ، حيث يصعب وجود قوانين تحمي المواطنين واللاجئين، نظراً لما تعيشه البلاد من حروب بين المليشيات المسلحة ، حيث يعيش آلاف المحتجزين من أفريقيا جنوب الصحراء

---

[١] فتوح ابوالدهب هيكل ، تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي ٢٠١١- ٢٠١٩،مرجع سبق ذكره ، ص٨٥.

[٢] معين يحي القيلي ، " الصراعات العربية وأزمة النازحين واللاجئين " ، أزمات الأمن الإنساني في مناطق الصراعات العربية ، الملف المصري ، العدد ٩٧ ، سبتمبر، ٢٠٢٢ ، ص ٦ .

ظروفاً بالغة الصعوبة في مراكز الاحتجاز ، وفي اليمن ، يعيش اليمنيون أزمة غير مسبوقة بسبب الحروب الأهلية والأوبئة والفقر ، ولا يستطيع ٦٠٪ منهم الحصول على الماء الصالح للشرب ، وتعطلت بسبب ذلك المرافق العامة[١].

**٣- ضعف القدرات الأمنية والعسكرية:**

انعكست التطورات التي شهدتها المنطقة العربية عقب الانتفاضات الشعبية على الوضع الأمني في هذه المنطقة ، التي تعرضت لاختراقات أمنية خطيرة ، وتفاقم حدة الصراعات العسكرية فيها ، وتكشف نظرة سريعة على مؤشر السلام العالمي الذي يصدره معهد الاقتصادات والسلام ، والذي يورد ٢٢ مؤشراً لترتيب ١٦٢ دولة وفقاً للحالة النسبية لمستوى الأمن في هذه الدول ، غلبة حالة عدم الاستقرار الأمني الذي تعيشه المنطقة والذي تفاقم منذ اندلاع الانتفاضات العربية ، حيث تذيلت غالبية البلدان العربية هذا المؤشر، وباستثناء قطر والكويت ، اللتين حلتا في المركزين ٣٤ و ٥١ على التوالي ، تراوح مستوى الاستقرار الأمني لباقي البلدان العربية بين المتوسط والضعيف ، والضعيف جداً ، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

**( جدول رقم ٢) ترتيب البلدان العربية على مؤشر السلام العالمي في عام ٢٠١٦( من بين ١٦٣ دولة)**

| الدولة | الترتيب | مستوى حالة الأمن والسلام | الدولة | الترتيب | مستوى حالة الأمن والسلام |
|---|---|---|---|---|---|
| قطر | ٣٤ | مرتفع | مصر | ١٤٢ | ضعيف |
| الكويت | ٥١ | مرتفع | لبنان | ١٤٦ | ضعيف |
| الإمارات | ٦١ | متوسط | فلسطين | ١٤٨ | ضعيف |
| تونس | ٦٤ | متوسط | ليبيا | ١٥٤ | ضعيف جدا |
| عمان | ٧٤ | متوسط | السودان | ١٥٥ | ضعيف جدا |
| المغرب | ٩١ | متوسط | اليمن | ١٥٨ | ضعيف جدا |
| الجزائر | ١٠٨ | متوسط | الصومال | ١٥٩ | ضعيف جدا |
| السعودية | ١٢٩ | متوسط | العراق | ١٦١ | ضعيف جدا |
| البحرين | ١٣٢ | ضعيف | سورية | ١٦٣ | ضعيف جدا |

المصدر :فتوح ابودهب هيكل ، تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي ٢٠١١.٢٠١٩ ، ص ٨٨

[١] مسعود الرمضاني ، " التحديات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية : الأسباب والدوافع ، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان ، ١٢، اكتوبر، ٢٠٢١، ص ٢٥-٢٦ .

وبشكل عام فقد كان لموجة الانتفاضات الشعبية تأثيراتها الواضحة في القدرات الأمنية والعسكرية للدول العربية من أكثر من زاوية منها ، وذلك كما يلي:

**أ . بروز خطر الإرهاب والتطرف:**

ركزت الكتابات التي ربطت بين ظاهرتي الدولة الفاشلة والإرهاب على ثلاث سمات أساسية تعاني منها هذه الدول ، وتساهم في انتشار التنظيمات الإرهابية ، **الأولى** ، هى ضعف / غياب قدرة الدولة على الاستخدام المشروع للعنف ، وما يستتبعه ذلك من ضعف سيادة القانون وانتشار الفساد ، هذه العوامل تؤدي إلى إيجاد بيئة جاذبة لهذه التنظيمات ، لما توفره من فرص كبيرة للوجود، والتدريب ، والتخطيط ، والاتصالات ... الخ ، بدون انكشاف أمني وبدون دفع تكلفه مادية وسياسية وأمنية كبيرة، وقدرة أكبر على النفاذ إلى الموارد الاقتصادية والسياسية والأمنية داخل الدولة ، السمة **الثانية** هى انتشار الفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي وعدم قدرة الدولة على توفير الخدمات : السياسية والاقتصادية والأمنية ؛ ما يساهم في إضعاف قيم الولاء والمواطنة داخل هذه الدول ، ما يؤدي بدوره إلى تسهيل قوة هذه التنظيمات على التجنيد من داخل هذه المجتمعات ، وبناء شبكة علاقات قوية ، **السمة الثالثة** ما توفره الدول الفاشلة من فرص لتدخل خارجي ، كما توفر في الوقت ذاته فرصا لنفاذ هذه التنظيمات إلى خدمات التوثيق القانوني ( استصدار جوزات السفر ، الحصول على تأشيرات الدخول والخروج .. الخ )[1].

رغم أن خطر هذه الظاهرة في الوطن العربي ليس جديداً ، حيث يعود إلى سبعينات القرن الماضي مع ظهور الكثير من الجماعات الجهادية المسلحة ، التي تفاقمت خطورتها بعد ظهور التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود ممثلة في تنظيم القاعدة بكل أفرعه التي انتشرت في الوطن العربي بعد استهداف مناطق تمركزه في أفغانستان عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلا إن خطورة هذه الظاهرة بلغت مستوى غير مسبوق جعلها تغطي على ما سواها من قضايا وتهديدات بعد اندلاع الانتفاضات الشعبية العربية ، نتيجة عدة عوامل:

**أولها:** ما وفرته حالة الفوضى والانفلات الأمني بعد الانتفاضات العربية من والصراعات الأهلية في البلدان العربية بعد الانتفاضات من بيئة مثالية لنمو وانتشار خطر التنظيمات الإرهابية.

---

[1] محمد فايز فرحات ، " افغانستان عقدان من فشل الحرب على الإرهاب" ، المشهد لدراسة التطرف والإرهاب ، مجلة غير دورية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٢، سبتمبر، ٢٠٢١، ص ١٩– ٢٠ .

**وثانيهـا:** الـدور الـذي أدتـه بعـض الأنظمـة فـي تشـجيع أو دعـم انتشـار الجماعـات الإرهابيـة داخـل المنطقـة ، إمـا انطلاقـاً مـن رغبـة بعضـها فـي تحويـل طبيعـة الصـراع القـائم فـي بلـدانها مـن صـراع مـن أجـل نيـل الحريـة والعدالـة الاجتماعيـة والإصـلاح السياسـي إلـى صـراع مـن أجـل مكافحـة الإرهـاب بشـكل يعطـي هـذه الأنظمـة شـرعية اسـتخدام العنـف فـي مواجهـة معارضـيها ، وإمـا مـن ناحيـة سـعي بعـض الـنظم إلـى تشـجيع ودعـم وتمويـل الجماعـات الإرهابيـة داخـل بلـدان عربيـة أخـرى ، والـدعم المـالي الـذي تحصـل عليـه هـذه الجماعـات مـن دوائر عربية غير رسمية ومن التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين.

**وثالثها:** الدعم المالي الذي تحصل عليه بعض هذه الجماعات الإرهابية من قوى إقليمية ودولية في إطار سياسات فرض النفوذ في دول الصراعات العربية.

**ورابعهـا:** السياسات الطائفية التي تنتهجها بعض الدول ، ولا سيما العراق ، والتي دفعت فئات المجتمع المهمشة إلى دعم الجماعات الإرهابية.

**وخامسها:** الصراع الطائفي الإقليمي الذي مثل الوقود الذي تحتاجه تنظيمات مثل القاعدة وداعش وغيرها لجر الصراع في المنطقة بعيداً عن مساره السياسي والاجتماعي نحو تنافس جيوستراتيجي وطائفي سهل مهمتها في تجنيد المتطرفين والإرهابيين[1] .

وعلى الرغم من تراجع نسبي لعمليات التنظيمات في الإقليم كالقاعدة وداعش إلا أن الأخير يسعى إلى ممارسة نشاطاته وجذب عناصر جديدة وتنفيذ عدد من العمليات على فترات متقطعة فقد أصبحت قيادة تنظيم داعش أقل مركزية وأكثر اعتمادا على مجموعات صغيرة ، فعلى الرغم من الانحسار النسبي لتنظيم داعش في العراق وسوريا إلا أنه عاد مرة أخرى في المناطق الحدودية السورية العراقية ، وتمكن من الانتقال إلى نقاط أو بؤر التمركز البديلة مثل ليبيا ، كما تنتشر خلاياه في غرب أفريقيا والصومال ، فضلا عن الخلايا النائمة في دول تصدير المقاتلين مثل تونس خاصة بعد عودته مجدداً إلى منطقة الساحل والصحراء بشكل علني.

واستمرت المخاطر الناتجة عن تنظيم القاعدة في كل من اليمن والصومال وليبيا ، على الرغم من تراجع عملياتها في العام ٢٠١٨ و ٢٠١٧ ، وفي هذا السياق ، فمن المتوقع أن تستمر عمليات تنظيم داعش في الإقليم ، مع تفاوت حدتها من دولة لأخرى ،

---

[1] فتوح ابوالدهب هيكل ، تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي ٢٠١١- ٢٠١٩،مرجع سبق ذكره ، ص٨٩.

بحيث تتراجع في مصر وتونس والمغرب، وكذلك في سوريا والعراق وليبيا ، كما قد تتزايد التنظيمات المرتبطة بالقاعدة ، في سوريا وليبيا والصومال[١] .

**ب – تنامي دور الفاعلين المسلحين من غير الدول:**

يُشير مفهوم الفاعلين المسلحين من غير الدول في أوسع معانيه إلى " تنظيمات أو جماعات مسلحة أو شبكات إجرامية منظمة ، تمارس أنشطتها بعيداً عن سيطرة الدولة ، وتستخدم القوة من أجل تحقيق أهدافها ، وهى تتحدى بذلك احتكار الدولة لحق الاستخدام المشروع القوة "[٢].

على الرغم من أن ظاهرة الفاعلين المسلحين من غير الدول هى ظاهرة عالمية ، فإن العالم العربي يُعد من أكثر مناطق العالم ينتشر فيها الفاعلون المسلحون من غير الدول في الوقت الراهن ، وهذه الظاهرة ليست جديدة على العالم العربي ، حيث أن تنظيمات مثل " حزب الله " في لبنان و " حركة حماس " في الأراضي الفلسطينية ، وتنظيم " القاعدة" بفروعه المنتشرة في عدة بلدان ، عربية وغير عربية ، ظهرت منذ ثمانينات القرن العشرين وحافظت على استمراريتها حتى الآن.

ولكن الجديد الذي طرأ على هذه الظاهرة خلال العقد الأخير ( مرحلة ما بعد الانتفاضات الشعبية العربية ) يتمثل في الزيادة الكبيرة في عدد الفاعلين المسلحين من غير الدول ، حيث توجد تباينات واضحة فيما بينهم من حيث الهويات ، والأيديولوجيات ، والأهداف ، والهياكل التنظيمية ، ومصادر التمويل ، والقدرات العسكرية [٣].

إذ صارت ظاهرة الفاعلين المسلحين من غير الدول أقرب إلى الجيوش النظامية العابرة للحدود الوطنية ، في بعض الأحيان ، وهو ما ينطبق حالياً على بعض المليشيات المناطقية في ليبيا ، والحوثيين في اليمن ومليشيات الحشد الشعبي في العراق ، وحزب الله في لبنان .

وقد نازعت تلك المليشيات المؤسسات العسكرية والأمنية للدولة في القيام بأدوارها التقليدية ، في إطار نظرية الفراغ ، بعد أن كانت المعارضة المسلحة المرفوضة مجتمعياً في غالبية دول الإقليم ، صارت أداة سياسية يتم الضغط بها على استقرار الدولة والتلويح بتدخلاتها العسكرية خاصة مع

---

[١] القضايا العشر : اتجاهات التفاعلات الرئيسية في الشرق الأوسط ٢٠١٩ ، وحدة الدراسات العربية والإقليمية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٦، يناير، ٢٠١٩ ، https://acpss.ahram.org.eg /News/16812.aspx

[٢] حسنين توفيق إبراهيم ، " الفاعلون المسلحون من غير الدول : الوضع الراهن وآفاق المستقبل " مجلة درع الوطن، ١، فبراير ، ٢٠٢٢، http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research

[٣] نفس المرجع السابق .

وجود حواضن شعبية لها في حال عدم إيجاد مصادر سلطة أو موضع نفوذ لها ضمن صيغ التفاهمات مع القوى السياسية المتنازعة والأجنحة العسكرية المتصارعة[١] .

كما تمتلك هذه المليشيات موارد اقتصادية ، وتستحوذ على قدرات تسليحية تقترب من نمط تسليح الجيوش النظامية ، وتدير علاقات خارجية مع قوى خارجية إقليمية ودولية وفاعلين عنيفين من غير الدول ، على سبيل المثال ، صار الحوثيون رقماً مهماً في التفاعلات الداخلية اليمنية ، وبات حزب الله يعرقل أي تشكيل حكومي يتعارض مع رؤاه في لبنان، وتعرقل مليشيات مدن، طرابلس ومصراته والزاوية أية اتفاقات سلام محتملة للنظام السياسي الانتقالي الأمر ذاته ، فيما يتعلق بالمليشيات المنضوية ضمن الحشد الشعبي في العراق التي سعت إلى ترجمة انتصاراتها إلى نفوذ سياسي في خلال العام ٢٠١٨ .

وفي المجمل أدت المشكلات التي تعانيها المنطقة إلى زيادة أعداد الدول الهشة ، وتصُدَّر الدول العربية قوائم الدول الفاشلة ، التي تصدر سنوياً؛ وهى الدول العاجزة عن القيام بوظائف الإدارة والحكم ، وفرض السيادة ، والتي تعاني مشكلات بنيوية أو اختلاف في شرعية الحكم أو مشكلات أمنية وسياسية واقتصادية يصعب حلها ، ونتيجة لتراجع دور الدولة وعجزها عن القيام بواجباتها ، ظهرت فواعل جديدة داخل هذه الدول والتي تسمى " بالفواعل العنيفة أو المسلحة من غير الدول " والتي تمتلك أهدافاً سياسية أو اقتصادية أو ايديولوجية ، وتحاول تحقيق أهدافها عن طريق اللجوء إلى العنف ، وتشكل خطراً حقيقاً على تقويض الأمن الداخلي ، وتهديد الاستقرار الإقليمي[٢] .

**ج ـ انتشار السلاح:**

إن ما حدث في الأوضاع الداخلية من تغيرات أوجد وسيوجد بالفعل تداعيات على دول الجوار الليبي ، من أبرز تداعيات الأزمة الأمنية الليبية على دول الجوار تجارة الأسلحة التي أصبحت تجارة شائعة في ليبيا حيث وصل إلى دول الجوار العربي والأفريقي ، وشكَّل ضغطاً كبيراً على تلك الدول ، وقد أوضحت بعض التقديرات تهريب ما يقرب من ١٠ آلاف قطعة سلاح وقذائف آربي جي في بدايات السنوات التي تلت الانتفاضة الليبية ، حيث قامت السلطات المصرية

---

[١] شمال حسين مصطفى " ، أثر الفواعل العنيفة من غير الدول على الفوضى الإقليمية "، ١٨، يونيو،٢٠٢١، https://www.qposts.com

[٢] نفس المرجع السابق .

بإلقاء القبض في عديد المرات على أسلحة مهربة خفيفة ومتوسطة خلال الحدود مع ليبيا ، بما يؤثر على الاستقرار الأمني في مصر والحدود الرخوة بين البلدين [١].

وقد نقلت وكالة أسوشيتدبرس عن مسؤولين أمنيين ، أن الآلاف من قطع السلاح تدفقت إلى مصر منذ اندلاع الانتفاضة الليبية ، إلا أنه يعتقد أن كمية ما تم ضبطه من جانب السلطات المصرية لا يزيد على واحد من كل ٥٠ إلى ٦٠ عملية ناجحة في الصحراء الشاسعة على الحدود المصرية الغربية ، والأكثر خطورة هو ما أعلنه مساعد وزير الداخلية المصري اللواء أمين عزالدين في حديثه لـ " الشرق الأوسط " ، عن : ضبط آلاف الأسلحة المهربة من ليبيا بينها صواريخ مضادة للطائرات وأنه تم تحديد شبكات تهريب بمطروح والبحر الأحمر وسوهاج [٢].

والجزائر مثل تونس ومصر تعاني من انفلات الوضع الأمني ، وانتشار السلاح في ليبيا مع ما رافق ذلك من تنقل المقاتلين عبر الحدود المشتركة ؛ فعملية عين أميناس التي تمت داخل الأراضي الجزائرية في شهر يناير ٢٠١٣ والتي راح ضحيتها ٢٣ من الرهائن و٣٢ من الجماعة المهاجمة - وهو تنظيم القاعدة الفصيل الذي يتزعمه الجزائري المختار بلمختار – جاءت المجموعة التي قامت بتنفيذها من الأراضي الليبية ، هذا إلى جانب الحدود الجزائرية الشاسعة التي تسمح لتنظيم القاعدة القيام بتهريب الأسلحة ، إذ يمتد الشريط الحدودي بين الدولتين إلى مسافة ١٠٠٠ كلم من الصحراء التي يصعب عليها ضبط ومراقبة الحدود ، في ظل الانفلات الأمني في ليبيا والتوتر السياسي في الجزائر[٣] ، إضافة إلى ذلك ، كان الحراك الاجتماعي الذي مسَّ شمال أفريقيا سنة ٢٠١١ أثره البالغ على تدهور أمن واستقرار المنطقة ككل ، حيث تسببت الانتفاضة التي أطاحت بنظام القذافي إلى تزايد حدة التهديدات الأمنية على دول شمال أفريقيا ودول منطقة الساحل الأفريقي[٤] على حد السواء ، خاصة على دولة مالي التي عاد عدم الإستقرار ليخيم على شمالها بعد حركة التمرد التي قادتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، وهذا ما انعكس سلباً على الأمن الجزائري حيث باتت الجزائر محاطة بدول غير مستقرة أمنياً [٥].

---

[١] مجموعة مؤلفين ، ليبيا إلى أين ، (مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع ، القاهرة،) ٢٠١٣ ، ص ٣٣٩.

[٢] نفس المرجع السابق ، ص ٢٧٨- ٢٨١ .

[٣] فيروز مزياني، تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية ، دكتوارة ، جامعة باتنه – الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٢٠، ص ١٤٠-١٤١ .

[٤] تعتبر منطقة الساحل الأفريقي جزءا من القارة الأفريقية ، وتتكون هذه المنطقة من عدة دول أفريقية وهذه الدول مالي، والنيجر، تشاد ، موريتانيا، وبوركينا فاسو ، وهو ما يعرف بقوس الأزمات ) حسين كلي ورتي ، " أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي " ، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل ، العدد ١٧، سبتمبر، ٢٠٢٢،ص ٢٠٣ .

[٥] بالعربي علي ، " جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية " ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين، العدد ١٤ ، مارس، ٢٠١٩، ص ٤٢ .

من خلال كل ما سبق من عرض ، تظل الدولة الليبية بمثابة أزمة مركبه بتداعيات إقليمية قد تمتد إلى جميع دول جوارها سواء العربي أم جنوب الصحراء، بتهديد الأمن الإقليمي والأمن الداخلي للدول المجاورة ، وكذلك تهدد مصالح الدول الغربية ، التي وجدت نفسها مضطرة إلى الانجرار إلى ذلك الصراع ومراقبته والتعاون مع الدول الإقليمية الأخرى ، مثل مصر والجزائر، وبالتالي تمر ليبيا بمرحلة تشهد فيها حالة من عدم الاستقرار والتغير العشوائي على الأصعدة السياسية ، والأمنية، والاقتصادية ، والاجتماعية وتعتمد على هذه المرحلة على عدة عوامل تتحكم في مخرجاتها النهائية ومنها حجم التدخل الاقليمي والدولي وطبيعته

لذلك فإن فهم وتحليل الأزمة الليبية ، لا يمكن أن يتم من دون سلوك فهم مواقف كافة الأطراف الفاعلة داخلياً وخارجياً لعدم وجود جهة واحدة مؤثرة وفاعلة ولها وزن وقوى ، وبالتالي لا يمكن عزل الصراعات القائمة في ليبيا بكافة مستوياتها وتعددها وتعقيداتها عن التدخل الخارجي في الشأن الليبي والذي كان حريصاً منذ البداية على تهيئة الطريق من أجل حماية مصالحه بليبيا ، تاركاً بذلك أثار خطيرة على الدولة الليبية وعلى المنطقة العربية بصفة عامة .

## الخاتمة العامة

على ضوء ما تقدم فإن النظام الإقليمي العربي ، منذ نشأته رسمياً ١٩٤٥ مر بمراحل تطور متعددة ارتبطت بالأساس بأحداث مفصلية فارقه ، ألقت بتأثيراتها الواضحة على هذا النظام ، ونمط قدراته وتوازناته الداخلية ، وعلاقاته بالقوى الإقليمية والدولية ابتداءً بالهزيمة العربية الأولى أمام إسرائيل عام ١٩٤٨م ، والهزيمة الثانية في يونيو ١٩٦٧م ، مروراً بالغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية ، وماثلاها من غزو أمريكي للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ م .

وإذا كان حدث أو تطور من هذه التطورات قد ترك أثره المباشر ، أو غير المباشر ، في النظام الإقليمي العربي ، فإن موجة الانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية في مرحلتيها الأولى التي بدأت أواخر ٢٠١٠م في تونس وامتدت وبدرجات متفاوتة ، وأشكال مختلفة ـ إلى مصر وليبيا واليمن وسورية ، تمثل دون شك إحدى مراحل التحول المهمة التي مر ولايزال يمر بها هذا النظام في ضوء ما أفرزته الانتفاضات الشعبية من نتائج وتغيرات على النظام الاقليمي العربي سواءً على مستوى بنية النظام الداخلية وأمنه القومي العربي ، وكذلك أنماط قدراته وسياساته وتحالفاته وتوازنات القوى داخله ، أو على مستوى طبيعة علاقاته ببيئته الإقليمية والدولية وحدود الاختراق الخارجي له ، وعلى الرغم من أن تلك التحولات التي شهدتها المنطقة العربية مازالت في مرحلة تفاعل وعدم استقرار ، ولم تصل إلى منتهاها حتى وقت الانتهاء من هذا البحث على نحو يجعل من الصعب توقع ما سيسفر عنه بصورة نهائية من تداعيات على الأمن القومي العربي .

إن التداعيات والتأثيرات التي أفرزتها الأزمة الليبية في النظام الإقليمي العربي ، وخاصة في أمنه القومي حتى الأن ، هي من العمق والتأثير ما يجعلها تفوق في تأثيرها أي مرحلة أخرى مربها النظام العربي ، وفي الحقيقة أن النتائج التي أفرزتها هذه الأزمة جاءت في أغلبها معززة لأزمات هذا النظام العربي التي بدأت قبل ٢٠١٠ بكثير ، لكنها فاقمت من هذه الأزمات بصورة كبيرة ، وعززت الاتجاهات التي كانت قائمة بالفعل قبل اندلاع الاحداث في ليبيا بصفة خاصة والانتفاضات العربية بصفة عامة ، ولاسيما في ما يتعلق بضعف الدولة الوطنية العربية وتنامي مخاطر التفكيك وتراجع مكانة القوى العربية التقليدية ، وتراجع دور مؤسسات النظام العربي ، والاختراق الإقليمي والانكشاف الدولي ، بل كانت لها أثار وتداعيات على الساحة العربية بتنوع علاقات ليبيا وموقعها مع الدول العربية منها :

**أولها:** يتمثل في عامل التدخلات الإقليمية الخارجية ، وهذا النوع من التدخلات يحمل خصوصية خطيرة ، تكمن آثارها وتداعياتها الخطيرة في كونها تحمل في الغالب نزعة الأطماع التوسعية الجغرافية ، وبسط النفوذ الأجنبي على حساب السيادة الوطنية للدول العربية ، مستغله النزعات الطائفية والاختلافات الأثنية والعرقية وسيلة لدعم سياساتها التدخلية في الدول العربية

**وثانيها :** إن حجم الصراعات والحروب الأهلية والتوترات التي شهدتها الدولة الليبية ، ومضاف إليها الأحداث العربية الأخرى خلفت حالة من الفوضى العامة والفراغ الاستراتيجي غير مسبوق في قلب النظام العربي ، مما أتاح للأطراف الإقليمية والدولية للتدخل وفرض أجندتها و مخططاتها بسهولة ويسر .

**وثالثها:** ظاهرة الانقسامات والصراعات العربية ـ العربية مع تزايد وتيرتها في بعض الحالات ، الأمر الذي حال ـ وما يزال ـ دون قيام تضامن عربي حقيقي ، فالأزمات التي حدثت في أوخر ٢٠١٠م وما تلاها ، تؤكد أن العلاقات العربية ــ العربية مازالت محكومة بكثير من الهواجس وعناصر عدم الثقة ، الأمر الذي يجعلها عرضة للتوترات والأزمات بشكل شبه مستمر .

**ورابعها:** غياب رؤى و استراتيجيات عربية حقيقية للتعامل مع القوى الدولية ، أو حتى دول الجوار الجغرافي ( تركيا ـ إيران ـ إسرائيل ) ، ولذلك فقد أصبحت كل دولة عربية ترسم علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية بشكل ثنائي ، وبعيداً عن أية أطر أو مصالح عربية قومية ، بل أحياناً على حساب هذه المصالح .

**وخامسها:** وهو الأبرز الذي أنتجته كل الأحداث العربية متمثل في الاختراق غير المسبوق للنظام الإقليمي العربي من قبل القوى الإقليمية ( إيران وتركيا وإسرائيل ) التي استغلت حالة الفراغ الاستراتيجي التي أوجدتها هذه الثورات لتعزيز نفوذها بصورة غير مسبوقة فـــ تركيا التي أصبحت تتحدث عن أمجدها و إمبراطورتيها العثمانية البائدة وإرثها التاريخي في الوطن العربي ، بل والتدخل العسكري المباشر في ليبيا ، بالإضافة إلى العراق وسورية ، فضلاً عن تقديم الدعم للكثير من المليشيات والجماعات المتطرفة التي شكلت تحدياً غير مسبوق لسيادة الدولة الوطنية العربية ، بينما استغلت إسرائيل حالة الفراغ الاستراتيجي التي خلفتها هذه الثورات في استكمال تصفيتها لقضايا الصراع العربي ــ الإسرائيلي وفي القلب من القضية الفلسطينية على نحو ما جسدته ، صفقة القرن الأمريكية ، كذلك إيران تفاخرها علناً بسيطرتها على أربع عواصم عربية ( دمشق و بغداد وبيروت وصنعاء ) .

**وسادسها:** اعتماد أغلب الدول العربية في تعزيز أمنها على عنصر الدعم " الأجنبي " والضمانات الأمنية والدفاعية الخارجية ، وبذلك أصبح سبباً من أسباب تدخل تلك الدول الداعمة للأمن القومي العربي في شؤونها الداخلية مما أنعكس سلباً على أمنها الوطني وعلى الأمن الإقليمي العربي كذلك و للأسف رغم ما حصل من تدهور أمني خطير في كثير من الدول العربية لاتزال بعض الدول العربية تعتمد بشكل كلي أو جزئي على الدعم العسكري واللوجستيكي من الدول الإقليمية أو الدولية ، مما يجعل الوضع الأمني يشهد كثير من التوترات والانزلاقات الخطيرة التي مازالت تداعياتها مستمرة وهذا من أخطر تداعيات التدخل الأجنبي على الأمن القومي العربي .

**وسابعها:** يشهد " التماسك " داخل أبنية النظام درجة من الثبات العام لوحداته " الأساسية " رغم أن ثمة مؤشرات جادة بوجود محاولات " تفتيت " وحدات مهمة للنظام كالعراق ( على أساس طائفي ) والسودان على أساس ( عرقي ) ناهيك عن الأوضاع في ليبيا واليمن والصومال.

وبناء على ما سبق وفي ضوء تداعيات الأزمة الليبية ، وكذلك موجة الانتفاضات العربية الأخرى يمكن طرح التوصيات التالية :

- إعادة مفهوم الأمن الاقليمي العربي بمراجعة الأولويات وتوحيد المواقف بشأن القضايا الحساسة ، وعلى رأسها الخطر الإسرائيلي والإيراني والتركي .

- بناء الأمن القومي العربي والتصدي للعوامل المهددة له وجميع اسباب انكشافه عن طريق بناء وتطوير منظومة الدفاع العربي المشترك وإنهاء الخلافات العربية – العربية .

- احتواء جميع أطياف ومكونات شعوبها ( العرقية والمذهبية والطائفية ) والحرص على التمثيل السياسي لمكونات المجتمع لتجنب استغلال القوى الخارجية لها بحجة تحقيق الديمقراطية لها .

- وضع تصور واضح لمعالجة الأزمات المستمرة في ليبيا وسوريا واليمن والعراق، واستعادة وحدة هذه الدول وسيادتها، دون الارتهان لإرادة وتدخلات وأطماع دول إقليمية أو دولية أو أمراء الحرب والمليشيات الإرهابية والطائفية .

– ضرورة تفعيل العمل العربي المشترك وصياغة الأطر المؤسسية التي من شأنها إزالة كافة الحواجز بين الدول العربية وتنشيط وسائل التعاون العربي لتقوية الوجود العربي ليصبح أكثر تأثيراً دولياً وإقليمياً .

– إحياء الأمن القومي العربي من خلال إنشاء مجلس أمن قومي عربي يكون قادراً على الانسجام مع المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية .

– ضرورة مراجعة الأدوار الإقليمية للدول العربية للعمل كجبهة واحدة في مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية ، الأمر الذي يقتضي معالجة كل الخلافات الإقليمية .

– تحقيق التكامل السياسي من خلال وحدة الهدف في القضايا والأزمات الإقليمية المختلفة ، وكذا السعي لتعظيم المصالح المشتركة ودرء الخلافات البينية .

– اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي تعمل على استقلال القرار العربي وعدم التبعية والاعتماد على الذات في حفظ مقدرات الدول العربية وقدراتها على الدفاع على وحدة وسلامة أراضيها مع عدم إغفال التشابك في المصالح وطبيعة الخلافات مع دول الجوار الإقليمي .

# قائمة المصادر و المراجع

**أولاً: المراجع باللغة العربية:**

**أ ـ الكتب العامة:**

١ . الأخضر عمر الدهيمي: القانون الدولي الإنسان من منظور الأمن الإنساني، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض)، ٢٠١٠م،

٢ . محمد عوض الهزايمة: حاضر العالم الإسلامي: الواقع والطموح.. حاضر العالم العربي نموذجًا، العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية، تونس، ٢٠٠٣م،

٣ . عبدالعزيز الياسري: الأمن القومي العراقي ، الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية ، (العراق، بغداد)، ٢٠١٠م،.

عمر سمير، " المعضلة الليبية والأمن القومي المصري : المعادلات والأولويات " ، المعهد المصري للدراسات ، ٢٨ ، يناير، ٢٠٢٠ ، ص ١١ ، https:/eipss-eg.org

٤ .عبدالسلام إبراهيم البغدادي مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي ( دارالحرية بغداد ) ،١٩٨٥

٥. علي عباس مراد: مشكلات الأمن القومي.. نموذج تحليل مقترح، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي)، ٢٠٠٥م، .

٦ . حسن البزاز، إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، ٢٠٠١م)، .

٧. محمد بن عبدالله بن عثمان، الأزمات: مفهومها- أسبابها- وآثارها، (الرياض، مكتبة القانون الاقتصاد، ط١، ٢٠١٤م)،.

٨ . عبد المجيد قدرى، "إتصالات الأزمة وإدارة الأزمات"،( دار الجامعة الجديدة،٢٠١١)، .

٩ . حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، (الجزائر: منشورات خير جليس، ٢٠٠٧م)،.

١٠. فيجي براشاد : الربيع العربي الشتاء الليبي ، ترجمة عبدالفتاح عمورة ، منذر محمد ،( سوريا: دارالفرقد٢٠١٤) .

١١ . عبدالحميد رجب، استراتيجية التعامل مع الأزمات والكوارث، ( دار المجد للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٨م) ،.

١٢ . محمد بن عبدالله بن عثمان،الأزمات : مفهومها- أسبابها- وآثارها،(الرياض، مكتبة القانون الاقتصاد)، ط١،.

١٣ . مجموعة مؤلفين ، ليبيا إلى أين ، (مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع ، القاهرة،) ٢٠١٣ ،.

١٤ . منصر،جمال ، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا،( بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون)، ٢٠١٢

**ثانيا : الدوريات والمجلات :**

١ . بالعربي علي ، " جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية " ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين، العدد ١٤ ، مارس، ٢٠١٩ .

٢ . كشان رضا ، " التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي : دراسة الة ليبيا " ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد٢، ٢٠٢٠ ، .

٣ . محمد رزيق ، " التقلبات الجيوسياسية في المنطقة العربية ومنطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري "، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، العدد ٣، ٢٠٢٠،.

٤. محمد رزيق ، " التقلبات الجيوسياسية في المنطقة العربية ومنطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري "، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، العدد ٣، ٢٠٢٠، .

٥ . خيري عمر، " تغير التدخل الدولي في ليبيا : الانتقال من التماسك إلى التنافس " ، منتدى السياسات العربية، يناير ، ٢٠٢٠.

٦ . علي الدين هلال : الأمن القومي العربي :دراسة في الأصول ، مجلة شؤون عربية عدد (٣٥)

٧ . أحمد شوقي الحنفي ، الأمن القومي : دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم ، مجلة المنار ، باريس ، عدد ٣٩ ـ ٤٠ ، ١٩٨٨ .

٨ . وليد محمد سعيد الأعظمي، الأزمة الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد الثالث، تشرين الثاني .

٩ . إدريس عطية ، " الإرهاب كمصدر جديد للأمن في الساحل الأفريقي : أولوية بناء الأمن بدل استيراده " ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد ١، يونيو ، ديسمبر، ٢٠١٤ .

١٠ . مصطفى علوي، التعريف بظاهرة الأزمة الدولية، مجلة الفكر العربي، بيروت، عدد١٩،.

١١ . فاضل زكي محمد، الأزمة الدولية بين مقتربات ومفترقات المصطلحات، مجلة أم المعارك، بغداد، العدد (٩)، ١٩٩٦م.

١٢ . هويدى ،مين ، "فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمى الحالى"،( المستقبل العربى، ١٩٩٣ .

١٣ مروان قبلان، " سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا "، سياسات عربية، العدد ٢٨، سبتمبر، ٢٠١٧ .

١٤ .عطوات عبدالنور، " العلاقات السعودية التركية وفرص التعاون وديناميات الصراع ، مجلة تحولات " جامعة ورقلة – الجزائر، العدد ٢ ، أغسطس ، ٢٠١٩ .

١٥ . حفتر يتهم قطر بدعم الإرهاب .. وبرلمان شرق ليبيا يطلب تحقيقاً دولياً معها"، ١١ يونيو ٢٠١٧، http: //arabic.cnn.com

١٦ .فابيو ليبيرتي، " إيطاليا وليبيا.. لماذا انقلب الحليف إلى عدو"، ترجمة عاطف معتمد، مركز الجزيرة للدراسات، Studies.aljazeera

١٧ . باحث أمريكي: يكشف تكتيكات جنتيلوني لإقناع ترامب بالتحرك في ليبيا"، بوابة الوسط، ٢٩ إبريل٢٠١٧، http://alwasat.ly

١٨ . التقرير الشهري، " الحالة الليبية "، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، يناير ٢٠١٧، ص ٢٨. ،http://loopsresearch.org

١٩ . نيروز غانم، أحمد قاسم حسين، " التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية"، سياسات عربية، العدد ٤ يوليو ٢٠١٣،

٢٠ .عبد الله الشريف، " خارطة مصالح فرنسا في ليبيا من الهلال النفطي إلى الجنوب"، العربي الجديد، ٣ أكتوبر ٢٠١٦، http://www.alaraby.co.uk

٢١ .ميثاق خيرالله جلود،" موقف الولايات المتحدة من الثورات العربية عام ٢٠١١"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، regionalstudiescenter.uomosul.edu.

٢٢ .التنافس الأمريكي– الروسي في شمال أفريقيا : المصالح الجيوستراتيجية "سياسيا واقتصادياً "، المركز الديمقراطي العربي، http://democraticac.de

٢٣ .السنوسي بسيكري، "هل تكرر روسيا السيناريو السوري في ليبيا؟"، مدونات الجزيرة، ١٥ مارس٢٠١٧، http://blogs.aljazeera.net

٢٤ . معين يحي القيلي ، " الصراعات العربية وأزمة النازحين واللاجئين " ، أزمات الأمن الإنساني في مناطق الصراعات العربية ، الملف المصري ، العدد ٩٧ ، سبتمبر، ٢٠٢٢

٢٥ .محمد فايز فرحات ، " افغانستان عقدان من فشل الحرب على الإرهاب" ، المشهد لدراسة التطرف والإرهاب ، مجلة غير دورية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٢، سبتمبر، ٢٠٢١

**ثالثا : رسائل الدكتوراه والماجستير :**

١ . نادية ضياء شكارة، استراتيجية الولايات المتحدة في الأزمات الدولية المعاصرة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١م.

٢ . إسماعيل صبري مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد (٤)،

٣ . فيروز مزياني، تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية ، دكتوارة ، جامعة باتنه – الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٢٠

٤ . فريال منايفي ، إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية – مع التركيز على فترة الحراك العربي ، دكتواره، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٩،

٥ . مالك خضير المحياوي، الولايات المتحدة والأزمات الدولية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، ١٩٩٣م.

٦ . علي محمد النحلي ، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار ٢٠١١- ٢٠١٧ ، ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم ، ٢٠١٨،

٧ . حسام حمزة: الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر باتنه، الجزائر، ٢٠١١م.

**رابعا : شبكات المواقع التواصل :**

١ . عمر سمير، " المعضلة الليبية والأمن القومي المصري : المعادلات والأولويات " ، المعهد المصري للدراسات ، ٢٨ ، يناير، ٢٠٢٠ ، ص ١١ ، https:/eipss-eg.org

٢ . عماد قدوره ، " السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٣، أغسطس، ٢٠٢٠،ص ٤، https://www.dohainstitute.org

٣ . يوسف محمد الصواني ، " ليبيا وإثنا عشر عاما من الفشل الأممي ! .. ما العمل " ، ليبيا المستقبل ، ١٦، فبراير، ٢٠٢٣، https://www.libya-al-mostakbal.org

٤ . كريستان أولريكسن، " قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية "، مركز كارينغي للشرق الأوسط، ٢٤ سبتمبر، ٢٠١٤ ، http://carnegie-mec.org

٥ . السياسة الخارجية القطرية، أدوار متعددة لهدف واحد"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤، https:// www.beirutme.com

٦ . لينا الخطيب، " سياسة قطر الخارجية وموازين القوة في الخليج "، مركز كارينغي للشرق الأوسط، ١١ سبتمبر ٢٠١٤، carengie-mec.org

٧ .برهان كورغلو، " تركيا والثورة الليبية: الدبلوماسية أولا"، مركز الجزيرة للدراسات، ٣٠ أبريل ٢٠١١، studies.aljazeera.net

٨ . مجدي محمود عبد السلام،" السياسة الخارجية التركية في عالم عربي متغير الصعود أم الهبوط كفاعل إقليمي"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، democraticac.de

٩ .علي أوحيده، " سباق فرنسا وإيطاليا حول توجيه الوضع في ليبيا "، بوابة الوسط، ١ أبريل ٢٠١٦، http://alwasat.ly

١٠ .مصالح فرنسا في ليبيا تتعدى قناعاتها الأخلاقية "، شبكة فزان الإخبارية، ٤ ديسمبر ٢٠١٢، fazanewsetwotk

١١ .الدبلوماسية البريطانية في ليبيا تدعم السراج وتحرك حلفائها ضده"، إرم نيوز، ٢١ مايو ٢٠١٧،

١٢ . غسان سلامة، العلاقات غير السوية بين روسيا وأمريكا تؤثر على الوضع الليبي"، بوابة الوسط، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧، http://alwasat.ly

http://www.eremnews.com

١٣ .مصطفى كامل السيد ، " الاقتصاد والثورات العربية" ، بوابة الهدف الإخبارية، ٦، يونيو ، ٢٠١٥ ، https://hadfnews.ps/post/5115

١٤ .القضايا العشر : اتجاهات التفاعلات الرئيسية في الشرق الأوسط ٢٠١٩ ، وحدة الدراسات العربية والإقليمية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٦، يناير، ٢٠١٩ ،

https://acpss.ahram.org.eg /News/16812.aspx

١٥ . حسنين توفيق إبراهيم ، " الفاعلون المسلحون من غير الدول : الوضع الراهن وآفاق المستقبل " مجلـــــــــــــــــة درع الـــــــــــــــــوطن، ١، فبرايـــــــــــــــــر ، ٢٠٢٢، http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research

١٦ .شمال حسين مصطفى " ، أثر الفواعل العنيفة من غير الدول على الفوضـى الإقليمية "، ١٨، يونيو،٢٠٢١،https://www.qposts.com

**خامسا الكتب الأجنبية :**

1. Shah Tarzi: The Dilemma of Collective Security, A Theoretical Critique, International Relation, Vol. 13. N.06 December 1997, P.46.
2. Thierry Balzacq (2003-2004) Qu'est – Cequela Sécurité nationale Revue International et stratégique, n52.
3. Philip G.Gerny,Terrorism and the New Security Dilemma, Naval war Collage Review ,Vol.58,No.1,2005.p.15.
4. Helga Haftendrom (1999). The Security Puzzle, Theory Building and Discipline – Building in International security
5. Charlers. F. Herman: International Crisis as A situational Variable .Jemes. N. rosenau, International Political and Foreign policy
6. reader in research and theory (New York :the free press,1969) p.410
7. Arie Ofri. Crisis and opportunity for casting. Orbid. A Journal of world of Affairs. Vol, 26. No. 4. Winter, 1983, P. 821